

## 6 يناير...ليلة القبض على الحقيقة الأمريكية

كتب حسن عصفور/ لو سأل مواطن فلسطيني، ولا نود القول مواطن عربي، هل تعتقد يوما ما أن هناك رئيس أمريكي منتخب ثم يتم التصويت له بأكثر من 70 مليون أمريكي، سيوقد "تمردا" صريحا من داخل البيت الأبيض، ويناشد الأنصار باقتحام الكونغرس، لقالوا أن ذلك هو "الجنون"، مع ما يرافقها من مكملات اتهامية، قد تصل الى حد العمالة للاتحاد السوفيتي الذي كان.

مشهد يوم 6 يناير 2021، لن يمسه التاريخ، أي كانت محاولات الإعلام الرأسمالي، ولن يتمكن ابدا من اعتباره يوما شادا في التاريخ الأمريكي، بل هو جزء حقيقي من المخزون الكامن ثقافة وسلوكا في العمق الأمريكي.

العنصرية كانت ولا تزال جزءا مكونا للثقافة الأمريكية السائدة داخل ذاك البلد، دون أن تصدرها حركة تزييف الوعي عبر إعلام لعب دورا جذريا في تزوير الحقائق لتكريس الغزو الفكري والسلوكي لرأسمالية تغولت جدا على شعوب العالم.

الرئيس الأمريكي الذي قاد التمرد هو جزء هام من التكوين السياسي في الولايات المتحدة، وما حدث ليس سوى مؤشر مفصلي الى مرحلة قادمة لن تكون كما كانت، وما حدث ليس ليلة عابرة، بل هي أيام مستمرة وقادمة، فأريكا ما قبل 6 يناير لن تكون هي ما بعدها.

عام 1977، كتب وأخرج رومانو فاندربس الفيلم الوثائقي "هذه أمريكا" ( This Is America)، ويمكن اعتباره الأهم في تاريخ السينما الكاشف لحقيقة المجتمع الأمريكي، والوجه المظلم للولايات المتحدة. ففي الفيلم، تشاهد مناطق حافلة بالفقر والجرائم والمخدرات ومظاهر التخلف، كنيويورك وواشنطن وكاليفورنيا وفلوريدا وغيرها.

في حينه، كان الاتهام لكل ما يكشف واقع العنصرية المخزونة في المجتمع الأمريكي، أو ملامحه الحقيقة يكون عميلا للشيوعية، وهو ما تعرض له مخرج الفيلم وكاتبه، ولكن، بعد انتهاء المرحلة السوفييتية ومعها قوة الحركة الشيوعية العالمية، لم يعد بالإمكان اعتبار ترامب وأنصاره عملاء شيوعيين كامينين.

الحدث الأمريكي يحمل من الدروس ما يفوق كل ما كتب عن هذه الدولة سابقا، وما أعلنه الرؤساء الأربعة السابقون، بأن هذه ليست أمريكا، وما حدث يمثل "مأساة وطنية" ليس سوى بعض الحقيقة، لأنها هي أمريكا، ولكن التي لا يودون الحديث عنها.

ولن تقف "ليلة 6 يناير" عند حدود الولايات المتحدة، بل ستفرض ذاتها في أوروبا وغيرها، ما سترك أثره على "الزعامة السياسية" للعالم الرأسمالي، وجاء بيان زعماء أوروبيين وأمين عام الأمم المتحدة، المصدومين من الذي حدث، جزءا من التغيير القادم.

بالتأكيد، لن تنهي تلك الليلة قوة الرأسمالية الحاكمة في أمريكا، ولكنها تشكل أهم هزة تاريخية لها، وما حدث فيها من "فضح الحقيقة" يفوق سنوات من الفعل الانتفاضي ضد عنصريتها واستغلالها، وضد نظام الكارتيلات الذي كان أبرز ناهبي البشرية.

6 يناير سيبقى عنوانا من عناوين التاريخ السياسي، الذي لن يمحي بسهولة، أي كانت المحاولات، مع توثيق الصورة التي نطقت بعد صمت طويل.

ملاحظة: هزة تعيينات وإقالات حدثت في الحكومة الفلسطينية، طالت مواقع حساسة كمكافحة الفساد وقبلها سلطة النقد والتوجيه السياسي... الغريب أن الكشف عنها بدأ تسريبا ونشر عنها خبرا غامضا في وكالة رسمية... معقول هيك يا جماعة شوية احترام للناس بس!

تنويه خاص: أحد صبية الحركة الإسلامية حماس نشر إعلانا ممولاً يعتبر أن كتابة المقال وإدارة موقع إخباري "قلة شغل"... مع هيك ما خبرنا هالصبي هل التمويل من "شنطة الموساد" أم "شنطة ميدو"

## اعترافات براك وتسجيلات صالحيّة.. وبينهما حماس ونتنياهو!

كتب حسن عصفور/ في يوم 5 يناير 2021، احتلت وسائل الإعلام العبري مقابلة سياسية، قد تكون نادرة المضمون، تحدث خلالها رئيس الوزراء الأسبق يهودا براك مع صحيفة "هآرتس" كاشفا الكثير من "الأسرار".

بالتوازي أطل أحد قيادات الجناح العسكري لحركة حماس، كتائب القسام، محمد حسن صالحيّة المعروف باسم "أبو عماد الطيار"، عبر مقاطع فيديو نشرها على صفحته الخاصة بموقع للتواصل الاجتماعي، ففتح صندوق أسود، لو صدقت معلوماته، فنحن أمام "كارثة وطنية أمنية" بكل ما يمكن وصف ذلك.

مقابلة براك، ألقّت الضوء على "الخيطة الرابطة"، في تبادل المصالح بين حكومة نتنياهو وحماس، ومفسرا السبب الحقيقي لاستمرار قيام تلك الحكومة بتمويل حكومة غزة، و"التعاون السري" بينها عبر قطر وتركيا، والجماعة الإخوانية في داخل إسرائيل، التي أعلنت موقفا صريحا بتعاونها مع الفاسد نتنياهو.

مقابلة براك، تستحق التدقيق السياسي كثيرا، كونه أحد من قاد حرب تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية، خلال وجوده في الحكم، ومن بدأ التحضير لعملية الخلاص من الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات (بعيدا عن هرطقات حاولت تبرئة الكيان باسم "الطهارة الكاذبة")، وقبل ذلك، كان أول رئيس أركان في دولة الكيان يعلن رأي سياسي ضد موقف الحكومة، عندما اعتبر اتفاق أوسلو عام 1993 "خطر وجودي على دولة إسرائيل، وهو ذات موقف نتنياهو وحماس".

براك يكشف أن نتنياهو وحماس يغذي كل منهما الآخر، لهدف مركزي أساسي يتمثل في تقويض السلطة الفلسطينية، ولذا فهما أصحاب مصلحة مشتركة، وسقوط أحدهما يصيب الآخر بوهن سياسي، رغم أن السلطة تقوم بدور هام في التنسيق الأمني والتعاون مع الأمن الإسرائيلي، لكن ذلك لا يمثل "ضمانة سياسية لها عند نتنياهو".

جوهر مقابلة براك، ودون مناقشة تفاصيل يختلط "الذاتي بالعام"، تأكيده أن هناك "هدف مشترك لحماس ونتنياهو، البقاء في الحكم، والثمن رأس السلطة الفلسطينية".

حماس هنا أمام اختبار وطني لو حقا تريد أن تسقط ذلك الاتهام السياسي الواضح، بأنها تتحالف "موضوعيا" مع الفاشي ننتياهو، عليها أن تتقدم فورا وقبل أي حوار بفك "حكومتها الخاصة في قطاع غزة"، والعمل على عودة ما كان ما قبل "تفجير بيت حانون" مارس 2018، وتسليمها المشهد الحكومي العام للحكومة المركزية، بما يغلق أحد مظاهر الانقلاب القديم والمستحدث.

والانتظار الى حين إتمام الحوار المرتقب، لا يمنح الثقة الوطنية أمام ظواهر اتهامية واضحة، خاصة مع انقلاب الجزء الإخواني في القائمة المشتركة لصالح ننتياهو، وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية، وكذا قناة قطر الخاصة.

اقدام حماس على ذلك يضع عقبة أمام مخطط ننتياهو الانفصالي، لو حقا هي ليست متماثلة معه، وإن كان بشكل "غير مباشر" سواء بحسن نية أو سوئها، فكما يقال دوما "جهنة مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة".

وقد يزيد تلك الضرورة، ما أشار اليه "صالحية" في مسلسل الكلام حول الاختراقات الأمنية المذهلة في صفوف القسام وحماس، وما يمكن ان يمثل "ثقل تنظيمي" لتغذية البعد الانقسامى الذي يعمل له ننتياهو، من داخل صفوف الحركة ضمن اشكال مختلفة، وحسب التجربة الخاصة بهم، كثيرا ما ظهر من خدم للعدو بستار "مقاوم جدا" لكنه كاره جدا للوطنية الفلسطينية.

مقابلة براك رسالة سياسية مهمة يجب قراءتها من قيادة حماس، وتتعامل أنها اتهام صريح، فيما رسائل صالحية أكثر خطورة لأن الاختراق داخل البيت، بحيث يصعب التمييز بين الموقف الحق والموقف الباطل...المراجعة مبكرا فعل انقاذي...وغيره سيكون خدمة لعدو يتربص أخيرا بالحالة الوطنية الفلسطينية، دون مسميات خاصة.

ملاحظة: افتراضا أن الرئيس محمود عباس سيصدر فعلا "مراسيم الحفلة الانتخابية"...من هي الجهة الرسمية التي يجب عليها المصادقة على ذلك.. أم هو حق خاص وحصري...للتذكير كان في تنفيذية تقرر!

تنويه خاص: دولة الفرس الإيرانية أصدرت بيانا بعد "المصالحة الخليجية" هنأت قطر على صمودها وشجاعتها... في أكثر من هيك سموم وفتن يا محور "الكذب المقاوم"!

## الانتخابات الفلسطينية هروب "ديموقراطي" من "مواجهة" أمريكا والكيان

كتب حسن عصفور/ ويتواصل الحديث عن "المسلسل الانتخابي" المفروض على الرسمية الفلسطينية وحكومة حماس، لإطالة عمر الحكم الذاتي الانتقالي وسلطته الخاصة، وحصار الهدف الوطني الاستقلالي، تجنباً لمواجهة سياسية كبرى، مع الإدارتين الأمريكية الجديدة، والإسرائيلية التي ستكون.

ولذا فالمشاركة فيها، تصويتاً وترشيحاً يمثل تأييداً عملياً للهدف الأمريكي – الإسرائيلي المباشر، بعيداً عن كل الشعارات الفارغة التي تطلقها بعض الفصائل، سواء ما تدعيه وهما بأنها "حركات مقاومة"، أو أنها قوى تبحث تعزيز الاستقلالية الوطنية الفلسطينية، فيما تعمل بكل سبل لوأدها، ارتعاشاً من أي صدام ممكن مع غير الراغبين في تطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين 67 /19 لعام 2012.

الرسائل التي تطلقها "كوكبة الفصائل" الحاكمة، وتلك التي تدور في فلكها، كشفت ان المسألة الوطنية ليست هي القضية المركزية التي تحكم سلوكها السياسي، بل وممارستها العملية، بعد ان "توافقت" بشكل غريب وبلا أي "ممانعة"، مع الطلب الأمريكي – الإسرائيلي بضرورة الاستمرار بالعمل كسلطة حكم ذاتي، ضمن أي مسمى لاحق، ما دام أنها ليست تنفيذاً لقرار الشرعية الدولية.

الانتخابات القادمة، تكريس لواقع التقاسم الوظيفي – الجغرافي مع دولة الاحتلال، ولا يقتصر الأمر على الارتباط الاقتصادي بالسوق الإسرائيلي، وفتح الباب لإعادة ترتيب المشروع التهودي لفترة زمنية جديدة.

الإشكالية الوطنية التي ستكون هو ذلك "التوافق العام" على المسار غير الفلسطيني للعملية الانتخابية سياسيا، حيث كان من المتوقع أن تعلن بعض القوى "اليسارية" وخاصة الجبهتين (شعبية وديمقراطية) وحزب الشعب، رفضها المطلق لتلك الآلية التي لا تستقيم ابدا مع الهدف الوطني العام.

خلال الفترة الماضية، أصدرت "القوى الثلاثة" بيانات منفردة، غير موحدة، بأنها ترفض أي انتخابات لإعادة انتاج سلطة الحكم الذاتي، ولن تكون طرفا في انتخابات أساسها استمرار اتفاقات أوسلو وما لحق بها من نتائج اقتصادية، ولكن يبدو تلك مواقف استهلاكية لتحسين مواقفها التفاوضية، وخاصة ما يتعلق بالقائمة الانتخابية، او "قضايا" أخرى.

تنازل قوى "اليسار" عن التمسك برفض انتخابات "تدوير سلطة الحكم الذاتي"، وضرورة إعلان دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة، هو توافق كلي مع الرؤية الأمريكية – الإسرائيلية، وبذلك تصبح شريكا موضوعيا في "وَأد" الهدف الوطني ومعه "وَأد" المواجهة السياسية لتصويب مسار انحراف كثيرا جدا عن مساره منذ العام 2006.

الحديث عن أن الانتخابات ليست ضمن "إطار أوسلو"، ليس سوى كذب سياسي، بل أن الانتخابات القادمة ستكون اقل كثيرا في شروط الإجراء مما كانت عليه انتخابات أول سلطة فلسطينية عام 1996.. أي أنها ستكون انتخابات ضمن مرحلة الردة عن قواعد الاتفاق الأساسي.

فلا القدس ستكون كما كانت في انتخابات 96، تصويتا ومشاركة ودعاية انتخابية، ولا حرية سياسية في الضفة والقطاع كما كانت في عام 1996، ولذا ما سيكون هو خارج إطار الاتفاق الرئيسي، لكنه مع "إطار التنفيذ الإسرائيلي" لاتفاق أوسلو.

ولذا نتائج الانتخابات القادمة لن تفتح الباب لمستقبل وطني خارج الهيمنة الإسرائيلية، ولن تفتح الطريق لإنهاء الانقسامية الكيانية السياسية، ولن تعزز الوحدة الوطنية كما أشار الرئيس محمود عباس في بيانه بعد لقاء رئيس لجنة الانتخابات، فتلك أهداف لن تتحقق بتلك السرعة التي يتحدث عنها بعض مهتزي الوعي الوطني.

فقبل أن يتم التوصل الى "حل ممكن" للصراع برعاية دولية، لن يتم "وحدة الضفة وقطاع غزة" ولن ينتهي جوهر الانقسام حتى لو تشكلت حكومة فلسطينية واحدة.

الانتخابات المرشحة القادمة هي "هدية سياسية" فلسطينية للإدارة الأمريكية الجديدة مقابل "جوائز ترضية" لا زالت ورقية.

ملاحظة: وضع نتنياهو مقابل ترامب لو خسر الانتخابات مهم، يكشف أن الذات تصبح أولوية مطلقة..بالكم اللي صار في بقايا الوطن من 2007 وحتى تاريخه بأن الفصيل فوق القضية مش زي تيتي وببيي!

تنويه خاص: إذا وزارة الصحة مش عارفة توحد موقفها في مسألة توفير لقاح كورونا...وزيرة بنقول ما في موعد محدد ومسؤول تاني بيقلك في فبراير...معقول هيك ناس قادرة تواجهه هيك وباء!

## الانتخابات الفلسطينية...9 أسئلة ونصف سؤال!؟

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "البيانات التصالحية" فلسطينيا لم تأت أبدا بعيدة عن تلك التي انطلقت خليجيا، والعامل المشترك بينهما، قطر وأمريكا، حيث تعمل إدارة ترامب لسبب غير معطن بضرورة الحديث عن "منجز ما"، دون كشف العوامل التي دفعتها لذلك.

بالتأكيد، لا يمكن لوطني فلسطيني، أيا كان انتمائه الحزبي، أن يرى في الدور الأمريكي الضاغط لتحقيق "صلح ضبابي" في المشهد الفلسطيني فعل خير، بل هو بذاته يجبر العقل على التعامل بكل أشكال الريبة السياسية مع إدارة هي بطله التهويد والضم، وشطب المشروع الوطني.

ويبدو أننا نشهد في عام 2021 إعادة السيناريو الأمريكي عام 2006، وبذات الأداة التنفيذية، دولة قطر، عندما فرضت الإدارة الأمريكية على الرئيس محمود عباس إجراء انتخابات، لا يوجد لها أي مرجعية قانونية – سياسية، في النظام

الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت المعدل)، ولا أي نص في الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير ودولة الكيان، إذ كان الأصل ان تنتهي بعد خمس سنوات من التوقيع.

الخروج الأمريكي على الدستور الفلسطيني والاتفاقات، كان لفرض "نظام سياسي انقسامي"، بين "حكم" برئاسة الرئيس محمود عباس، حيث برنامج سياسي يختلف كثيرا، إن لم يكن نقيضا لبرنامج حماس، ما سيخلق "انقساما سياسيا موضوعيا" بحكم نتائج انتخابات كان معلوما فوز الحركة الإسلامية، تفتح الباب لانفصال جغرافي.

وتجاهل أمريكا وإسرائيل عدم التزام حماس بالبرنامج السياسي الفلسطيني في حال فوزها، كان الرسالة الأهم، أن المطلوب خلق نظام منقسم، بين حكم وحكومة، الى أن تحين فرصة تمنحه بعدا آخر، وحدث ذلك عندما انقلبت حماس على النظام الشرعي في 14 يونيو 2007.

وكي لا يرى البعض، ان "المصالحة الحزبية" بذاتها العقدة التي يجب "فكها" للذهاب نحو مستقبل سياسي جديد، لكن الحقيقة غير ذلك تماما، خاصة وأن هناك فرق جوهري بين واقع الكيان الفلسطينية عام 2006، وواقعها عام 2021، حيث هنا "دولة فلسطينية" عضو مراقب في الأمم المتحدة لديها اعترافات بصفتها تلك ما يقارب الـ 140 دولة، الى جانب الاعتراف بالسلطة والمنظمة.

ولو أريد حقا، خلق واقع جديد ضمن آلية الانتخابات، يجب وضع قواعد – مرتكزات محددة لها، تنطلق من حقائق سياسية لا يمكن القفز عنها:

\* الاعتراف بدولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة، بصفتها دولة كل الفلسطينيين... وتلك ليس مسألة للتفاوض الفصائلي، أي كان موقفها، فعدم الاعتراف بها يضعها في دائرة الموقف الإسرائيلي.

\* وضع قواعد مسبقة لأسس دستورية تحدد العلاقة بين الرئيس والحكومة والبرلمان، وحدود الصلاحيات والمسؤولية في القضايا السياسية العامة.

\* وضع قواعد محددة لتلك الانتخابات، مضمونا وهدفا، وتحديدًا، هل لإعادة انتاج السلطة بواقعها وحدودها ووظيفتها الراهنة، بما يمثل تكريسا للمرحلة



الانتقالية ضمن الاتفاقات الموقعة، والتفاف على مبدأ إعلان دولة فلسطين، الذي ينتظر التنفيذ منذ عام 2012، بعد قرار الأمم المتحدة، 67 / 19.

\* في حال الهروب من إعلان دولة فلسطين، تجاوبا مع الطلب الأمريكي الإسرائيلي عبر قطر، ما هو البديل المؤقت للحالة الكيانية، هل تصبح منظمة التحرير هي المظلة العليا، وصاحبة القرار السياسي العام، وتبقى السلطة كأداة تنفيذية مؤقتة، أم تتواصل حالة الالتباس السياسي في واقع بات "مشوها".

\* واستنادا الى الرسائل "الإعلانية" للحرص المفاجئ، فالانتخابات المتوالية، تعني أن منصب الرئيس هو الأول، ثم التشريعي فالوطني، ما يؤشر الى طبيعة تعزيز الدور المركزي لمنصب الرئيس، فهل سيتم تحديد صلاحياته مسبقا وقبل الشروع في الانتخابات أم يبقى الأمر لما هو قائم.

\* بعد انتخاب الرئيس، هل من حقه حل حكومة حماس في قطاع غزة، وتشكيل حكومة تستعد للانتخابات، ام أن الأمر لا زال مبهما...!

\* في حال رفضت حماس تشكيل حكومة ما قبل انتخابات التشريعي، من هي الجهات الأمنية – الشرطية التي ستكون ضامنة للأمن الداخلي في الضفة والقطاع، هل تكرر الحالة الانقسامية القائمة، أن هناك حكومة في الضفة وأخرى في القطاع تنسقان بينهما أي تجاوزات قد تبرز.

\* افتراضا أن دولة الكيان، رفضت إجراء انتخابات القدس وفقا لما كان، وذهبت لفرضها الكترونيا، هل يمكن اعتبار ذلك صوابا أم خطوة هروبية تتساق مع "صفقة ترامب" حول القدس بصفتها عاصمة للكيان، بها مواطنون لا أكثر.

\* ودون الحديث عن "ضمانات" الالتزام بما سيكون من نتائج، هل سيكون من حق حماس لو فازت الغاء الاتفاقات الموقعة، ووضع حد للمرحلة الانتقالية...لو كان لها ذلك ما هو النظام السياسي البديل...

\* ونصف سؤال: من له حق المشاركة في الانتخابات، ومن يحدد شروطها.

أسئلة تتجاوز، حتى الآن، ما هو الموقف من انتخابات المجلس الوطني وواقع منظمة التحرير.

وتذكيرا للبعض من فاقدى الذاكرة السياسية، أو من غابت عنهم "الشجاعة السياسية" نعيد تذكيرهم بما كان يوما، عبر استعارة مقولة ماركس الخالدة في كتابه الشهير "الثامن عشر من برومير للويس بوناپرت" 1852، التي طور بها مقولة هيغل، "الأحداث التاريخية قد تتكرر مرتين، الأولى مأساة ولكن الثانية مهزلة!"

ملاحظة: ما حدث في سلطة النقد كان يتطلب توضيحا للناس.. التغيير بهاي الطريقة في "البنك المركزي" تترك للقليل والقال.. عقاب ورشوة وتصفية حسابات.. النميمة كبيرة بلاش تستخفوا فيها!

تنويه خاص: من المخجل وطنيا، ان يقارن فلسطيني بين الثوري النبيل جدا غيفارا، ومسؤول فارسي لدولة زرعت الفتنة الطائفية حيث حلت.. وتقامت العراق وظيفيا مع الأمريكان.. وبلاش نتذكر عرب الأحواز وأراض عربية محتلة.. كثير عيب يا أنت!

### **"الرصاص هو الحل"... خيار انتخابي جديد!**

كتب حسن عصفور/ افتراضا، أن الانتخابات الفلسطينية التي يتحدثون عنها ستجري وفق الجدول الزمني الذي حددته مراسيم الرئيس محمود عباس، وتخلت الفصائل وخاصة حركة حماس عن "شروطها" المعلنة بتصويب قرارات "مجزرة القضاء"، وتم التوافق في لقاء القاهرة على كل ما يزيل "الكآبة" التي أصابت الحالة الفصائلية بعد ما حدث من إدارة ظهر كامل لها، وتوج ببيان عن "المصلحة العليا" - اقرأ "المصلحة الحزبية" - فهل ذلك يمثل الطريق لانتخابات مشروعة - شرعية؟!.

السؤال المركزي، الذي لا زال خارج دائرة النقاش الوطني، ما هي الضمانات الحقيقية لأن تسير الانتخابات التشريعية دون أي مظهر إرهابي، او مطاردة وملاحقة لكل من يحمل رؤية غير رؤية فصائل لقاء القاهرة، وكيف لهم ممارسة

حقهم في الدعاية والحركة وفتح مقرات دون أي مطاردة أمنية، تمثل عائقا "موضوعيا" لمن اختار سبيل الانتخابات دون رغبة السلطات القائمة.

السؤال ينطلق من وجود 3 سلطات أمنية تتحكم في المشهد العام في الضفة والقدس وقطاع غزة، الأعلى يدا هي سلطات الاحتلال، التي يمكنها وضع عراقيل لكل المرشحين، سواء المتفق عليهم في لقاء القاهرة، أو غيرهم من قوائم أخرى، وتلك مسألة تعمل "السلطة القائمة" في رام الله ببحثها مع مؤسسات دولية لتشكل حماية لها، وذلك ما يشمل الجميع، دون قطاع غزة، وغير معروف هل ستوافق إسرائيل على ممارسة أي مظهر انتخابي في القدس أم لا، رغم ان المؤشرات كلها، بموافقة رسمية فلسطينية أنها لن تكون.

والسلطة الثانية، هي سلطة رام الله، حيث الأجهزة الأمنية تخضع لسلطة الرئيس عباس وحكومته، وبالتالي لن تكون محايدة أبدا، خاصة بعد تهديد الرئيس بإطلاق الرصاص على كل من يترشح خارج قائمة فتح، مستبدلا العقوبة الحزبية بالتصفية الجسدية، تعيد للأذهان ما فعلته حركة حماس عام 1996، عندما ترشح 4 شخصيات قيادية منها الى انتخابات التشريعي (بينهم إسماعيل هنية الرئيس الحالي للحركة).

تهديد الرئيس عباس، وإن حدث داخل اجتماع لحركة فتح، يفتح الطريق لما يسمى بـ "ثقافة القتل" التي بشر بها، لتصبح خطرا حقيقيا، سواء نفذتها الأجهزة الأمنية الخاضعة لسيطرته أم لم تفعل، لكن الخطورة أنها أصبحت جزءا من التعليمات المخزونة، والتي قد تجد طريقها الى المشهد، تحت أي ذريعة، او ان تتسلل قوى ما مشبوهة" مرتبطة بسلطات الاحتلال، تقوم بعمليات اغتيال أو محاولة اغتيال لشخصيات من "قوائم" غير التي يرضى عنها الرئيس عباس، وعندها سندخل في "مسار دموي" بديلا لـ "مسار ديمقراطي".

ما حدث ليس "كلام خاص" يتعلق بفصيل بعينه، لأن الأمر لم يصدر من شخصية هامشية، بل من الشخص المسؤول الأول عن "الأمن والقرار الأمني"، ولذا يجب الا يمر ذلك القول دون مراجعة دقيقة، والمطالبة بوضع "آليات" كي لا يصبح "الرصاص هو الحل"، هو الخيار الخاص لفرض مكونات "التشريعي" القادم.

وفي قطاع غزة، تهيمن حركة حماس منفردة على مقاليد الحياة الأمنية، ولا يوجد لها أو عليها رقيب، ولذا فهي قادرة أن تفعل ما تريد كي تسمم أجواء العملية الانتخابية، بكل "الأسلحة" المتاحة، بما فيها "الخيار المسلح"، ما دام ذلك صدر عن رأس الهرم الفلسطيني، مع من لا تراه متفقاً مع "مخرجات لقاء القاهرة".

حرية الانتخابات هي الشرط الأول الذي يجب أن يكون حاضراً، برقابة حقيقية تكفل حق الناس في الترشح والاختبار، بكل مظاهرها، وألا تتحول العملية الى خداع بغلاف "ديمقراطي"، يراد لها أن تنتج مكوناً سياسياً يتمشى مع المشروع المعد لطي صفحة "الحل الاستقلالي" بـ "حل ممكن" يخطف قضايا جوهرية.

سؤال ما قبل النهاية، هل من حق لجنة الانتخابات المركزية أن تدقق فيما نسب الى الرئيس عباس وتهديده المسلح، وهل للفصائل اللاهثة وراء حل أي حل لأزماتها الخاصة على حساب أزمة وطن وقضية، أن تدقق فيما حدث، ام أنها تجده "الخيار المناسب" لتحقيق نصر مشكوك به لو كانت "أجواء" الانتخابات بلا قيود.

بالمتناسبة، كيف يمكن تنفيذ تهديد الرئيس عباس بتصفية من يترشح خارج رغبته في قطاع غزة... هل يستعين بـ "صديق" أم لديه بديل مستخبي!

ملاحظة: كأن الضباب السياسي – الإرهابي بدا يهل على الشقيقة تونس... استهداف رأس الدولة لأنه بحث حماية الدستور من "تحالف الشر والفساد" هو شرارة لقادم خطير... الحذر واجب!

تنويه خاص: مبروك لبيبي نتنياهو الفاشي المستحدث، حقق أول "نصر انتخابي" قبل إجراء الانتخابات... "فكفة" المشتركة هدفاً وصل اليه عبر "الإسلامويين" أداة الطعن التاريخية لكل ما هو وطني!

## الرئيس عباس.. خطاب النشوة السياسية وانتخابات بمن حضر!

كتب حسن عصفور/ على أنغام أول احتجاجات شعبية – نقابية رفضا لـ "مجزرة قرارات القضاء" في رام الله، قادتها نقابة المحامين الفلسطينيين، التي مثلت رأس حربية لمواجهة المجزرة، ألقى الرئيس محمود عباس خطاب أمام "ثوري فتح"، تناول المشهد السياسي، تناول جملة من القضايا التي تستحق التفكير العميق، وتجاهل القضايا الأهم التي تشعل الساحة السياسية.

الخطاب العباسي الأخير، كشف كم أنه "متشوق جدا" لإجراء الانتخابات بكل أشكالها، بعد غياب طويل لا يليق بـ "بلد حضاري" كفلسطين، منتظرا اتفاق القاهرة الفصائلي، الذي سيكون وفق مخرجات "اتفاق إسطنبول" سبتمبر 2020، وهو مسبقا يضع إطار اللقاء لتفاهم "الثنائية السياسية" بين فتح وحماس، دون اعتبار لرأي القوى غير المشاركة، ولما قرره منفردا.

بالطاب الأخير فتح الرئيس عباس أول "بازار سياسي" للانتخابات المقبلة، أن تكون ضمن "وحدة وطنية" فلا مانع له، وأن تكون ضمن "قائمة وطنية" فلا مانع، دون تدقيق في الفارق بين هذه وتلك، ويكمل البازار بالمشاركة في الانتخابات، من يريد المشاركة أهلا وسهلا، ومن لا يريد أهلا وسهلا، حيث أصحبت وفقا لما قال وكأنها انتخابات "بمن حضر".

والحق، أنها "لغة جديدة" جدا على المشهد الفلسطيني، تكشف خفة نادرة بكل مكونات الحركة الوطنية، وكأن الأمر وفقا لـ "مزاج سي السيد السياسي"، تريدون أهلا بكم، لا تريدون فألى جهنم... فالمسيرة ذاهبة الى نهايتها وفقا لما يراه لا غيره.

خطاب الرئيس عباس في يوم 26 يناير 2021، قد يصبح وثيقة خاصة لمدى الافتراق الفكري عن مفهوم التوافق الوطني العام، وترسيخه مفهوم "السوق السياسي"، وكأننا أمام بضاعة يتم الترويج لها، وليس امام استحقاق يريد إعادة بناء الكيانية الوطنية الفلسطينية.

منطق الخطاب يعكس احساس الرئيس عباس بـ "نشوة انتصارية" عامة على خصومه السياسيين، تكمن من فرض منطقته وقراراته القضائية ومراسميه

الانتخابية، ويرى أن الضوضاء التي أثّرت عبر بيانات متنافرة رافضة لها، لم تتل منها ولن تجبره على التراجع عنها، وأنه ماضٍ في مساره وفقاً لما خطط له، على قاعدة المراسيم الملتبسة جداً.

رسائل الرئيس عباس في خطاب "السوق السياسي"، أن كل ما حدث لا قيمة له ولن يكون، منطلق يستند إلى مبدأ، اصرخوا كما شئتم رفضاً، لكن الأمر قد انتهى، ولا تراجع عنها، فإن أعجبكم "لا مانع"، وإن لم تعجبكم "لا مانع"، فما سيكون هو ما تم إقراره.

مظهر الخطاب يشير إلى أن الرئيس عباس حريص على إجراء الانتخابات، لكن جوهره وترجمة لغته تقول أن الانتخابات ليست قائمة، ولكنه يبحث عن "ذرائعية" تمنحه تبريراً سياسياً رسمياً للتوقف عنها، بعد أن ضمن المسألة الجوهرية، بتجديد شرعيته المهتزة منذ زمن، من خلال تعديل القانون الخاص بمنصب الرئيس، ونشره رسمياً، وموافقة غالبية الفصائل على ذلك التعديل، خاصة حركة حماس، بصفقتها المعارض الأكبر.

عدم اهتمام الرئيس عباس، بأي من الملاحظات العامة، حول قرارات القضاء والمراسيم الانتخابية، والتجاهل الكلي لها في الخطاب، هي الإشارة التي لا يجوز أن تمر مروراً عابراً كونها تحدد الإطار القادم لأي انتخابات يريد.

الاستخفاف بالرفض الشعبي – الحزبي لما أصدره يعكس "ثقة شخصية" مفاجئة، يبدو أنها تستند على عناصر غير فلسطينية، كون المشهد العام متعاكس تماماً مع كل ما أعلنه، ولا يقتصر أمر الرفض على فصائل، بل طال جزءاً من قيادات مركزية في حركة فتح (م7)، التي يرأسها الرئيس عباس، إلى جانب نقابة المحامين، ومؤسسات حقوقية ومدنية، وعملياً لا يوجد من هو مع "قرارات الرئيس ومراسميه" سوى فتح ناقص جزء منها.

تحدي الرئيس للغالبية الشعبية – السياسية، وبتلك الصورة المستخفة، لا يمكن أن يمثل "رسالة طمأنة" لمن يبحث عنهم في "شراكة السوق السياسي" عبر خطاب نصر واهم لبضاعة انتخابية فاسدة قانوناً.

ملاحظة: كلمة مندوب أمريكا في مجلس الأمن حول المسألة الفلسطينية تمثل حالة "انتعاش سياسي مؤقت"... اقوال ملفتة ولكن طولوا بالكم وبلاش "صربعة" لنشوف آخرتها وصدقها... ما تنوسوا أن أمريكا رأس الحية!

تنويه خاص: كم هو محزن أن تمر ذكرى رحيل د. جورج حبش دون ان يقف الإعلام الرسمي أمامها... أبو ميساء أحد أبرز مكونات الثورة والقضية، اسم سيبقى لامعا الى الأبد.. شاء من شاء واللي مش عاجبه في ستين ألف داهية!

### السيدة سهى... الصمت موهبة!

كتب حسن عصفور/ لم يكن أبدا الاعتقاد أن تفرض السيدة سهى زوجة المؤسس الشهيد الخالد ياسر عرفات، ذاتها بتصريحات خارج عن المنطق الوطني قبل القانوني – السياسي، في خضم معركة الشعب الفلسطيني الكبرى نحو الخلاص من الاحتلال الفاشي.

وللمرة الثانية خلال 3 أشهر، تقنم سهى الحلبة الإعلامية عبر البوابة العبرية لتنتطق كفرا سياسيا خالصا، بحق مؤسس الكيانية الفلسطينية زعيم الثورة وقائد حركة فتح، في ذكرى الانطلاقة، توقيت يثير علامات استفهام متعددة الرؤوس، ولنتترك ذلك لمن يبحث عن الدوافع التي حكمت مسارها الإعلامي، لتفتح النار أولا على الرسمية الفلسطينية، ومكتب الرئيس محمود عباس، نهاية أغسطس 2020، عبر الباب الإسرائيلي، ثم تعود ومن ذات البوابة لتفتح ما تسميه "خزائنها".

سهى زوجة الخالد، تبرعت بشكل "مريب وطنيا" لتبرئة دولة الاحتلال من دم الشهيد المؤسس، كونها لا تملك "دليلا" ماديا على ذلك، ومن باب أنها "منصفة" فلا يمكنها فعل ذلك الاتهام لدولة أعلنت بكل مؤسساتها أنها تعمل على إزاحة الخالد من المشهد السياسي، وليست وحدها بل مشاركة مع أمريكا (خطة بوش الإبن يونيو 2002).

لا يمكن لعاقل أي كان خصومته مع الرئيس عباس، أو السلطة الرسمية الفلسطينية، ان يذهب بتقديم "براءة ذمة" لعدو قرر تصفية المؤسس الشهيد أبو عمار، ولأن السيدة سهى تتصرف وكأنها "من بلاد الواق الواق"، فليس لنا سوى تذكيرها بأنها لم تكن جزء من التطورات التي شهدتها تلك الحقبة ما قبل الاغتيال حتى تمكنهم منه.

في قمة كمب ديفيد سبتمبر 2000، كانت مفاوضات الحل الدائم (الحل النهائي مصطلح لا يرغبه اليهود كونه مقترن بأحداث النازية)، وكانت المعركة الكبرى حول هوية البراق (ساحة وجدار)، ولم يعد سرا أن الشهيد الخالد رفض كليا الاعتراف بأي أثر يهودي في تلك المنطقة، وعرض بديلا لما يدعون إقامة هيكلم في جبل السامريين في نابلس... معركة كانت هي الفصل في مسار التفاوض.

وخلال ساعات وصل أول "تهديد رسمي" من الوفد الإسرائيلي، وكنت من تسلم ذلك، من وزيرين، أحدهما رحل هو أمنون شاحاك، والآخر لازال حيا، شلومو بن عامي، الرسالة تلخصت في التالي: "ليعرف الرئيس (أبو عمار) أن من ينكر تاريخنا وثقافتنا في القدس لا مكان له بيننا..."، نص ليس تفاوضي بل رسالة اغتيال ناطقة بلا أي التباس...

والثانية، هي أن يهود براك رئيس الحكومة الإسرائيلية أعلن في مؤتمر صحفي في كمب ديفيد، بعد مغادرة الخالد والوفد الفلسطيني، وتلك تصريحات يمكن لمبتدأ في الإعلام أن يحصل عليها، أن "عرفات لم يعد شريكا في عملية السلام".

رسالة وتصريح، استبقا العملية العسكرية الإسرائيلية ضد السلطة الوطنية والرئيس الشهيد، بدأت بزيارة في 28 سبتمبر 2000، عندما اتفق براك مع شارون قيام الأخير بمحاولة اقتحام "الأقصى" فكانت ملحمة وطنية استشهد خلالها عشرات الفلسطينيين، لتبدأ المواجهة الكبرى، بقيام قوات جيش الاحتلال بعمليات قصف وقتل بلا حساب، ولم يخسر جيش العدو القومي جنديا، وأول قتلى إسرائيليين حدثت بعد أسبوعين من اقتحام الأقصى، في رام الله، عندما دخل إسرائيليان المدينة وسط المعارك، فاعتقد الشباب المقاوم أنهما قوات خاصة لجيش العدو، وتم قتلهما.



تفاصيل كثيرة قبل أن يتم حصار الخالد، غابت عن ذاكرة السيدة سهى، التي أطلقت حكما غريبا بأنها كانت ضد "الانتفاضة"، وتجاهلت بشكل مريب حقيقة مسار العدوانية الإسرائيلية، ومسار الأحداث، التي قال عنها رئيس الشباك في حينه وقبل استقالته، عامي آيلون، أن براك وشارون بدأ بالتحضير للخلاص من السلطة وياسر عرفات في شهر فبراير (شباط) 2000.

السيدة سهى، ما نطقت به في ظرف طبيعي يقودك الى القضاء، ولأن الأمر معقد، فأنت أمام القضاء الوطني العام، متهمة بتبرأة قاتل الخالد الشهيد مؤسس الكيانية الفلسطينية، تبرئة عدو صريح في اعلان الاغتيال، كما تشويه صورة حقيقة مسار المواجهة الكبرى من 2000 الى 2004، وكأن العدو كان "حملا وديعا" قام بالدفاع وليس جيش احتلال فرض غزوا وقتلا قبل أي رصاصة قاومت...

دون الكثير من التفاصيل...وكي لا يصبح الأمر خارج "التساؤل الوطني" ليصبح "شبهة وطنية" فصمتك خيرا...فالصمت موهبة أبلغ كثيرا من "ثرثرة من ضواحي باريس أو غيرها!"

بالمناسبة ياسر عرفات قائدا لشعب وليس زوجا لك، وما لك به ليس سوى "وراثة أملاك خاصة وفقا للقانون" دون ذلك ليس لك به شيئا.

ملاحظة: قيام جيش العدو القومي بإطلاق النار على الشاب هارون رسمي أبو عرام (24 عاما) من مسافة صفر، يجب أن يصبح مركزية الخبر الفلسطيني...حملة عامة بكل اللغات يجب أن تبدأ...الفاشية العنصرية بلا حدود في صمت مشكوك به.

تنويه خاص: نتناهو اللص الفاسد بدأ حركة تسول للصوت العربي الفلسطيني..تخيلوا زار أم الفحم وهو من لم يدخلها منذ زمن..السؤال هل هاي حركة "تحالف باطني" بين وبينه فرع الجماعة المتأسلمة!

## المسلسل الانتخابي الفلسطيني.. من يسبق من: رئاسة أم تشريعي؟!

كتب حسن عصفور/ رغم الخطورة الوطنية الكبرى، بالذهاب الى عملية تدوير سلطة الارتباط بدولة الكيان، واغتيال حلم إعلان دولة فلسطين، وتقديم جائزة كبرى للمشروع التهوديدي، فإن طرفي الأزمة وبعض ملحقاتهما السياسية، يصران على الذهاب الى انتخابات تضليلية بكامل أركانها، ليس استجابة لرغبة شعبية، بل استجابة لأمر من خارج الحدود.

وبعيدا عن مضمون المنتج القادم، والذي بالتأكيد لن يكون جزءا من الأهداف الوطنية، فقد تسابق ناظمي الحركتين "فتح وحماس" بتحديد أن المراسيم الرئاسية للانتخابات القادمة ستكون في شهر مايو /أيار القادم، بعد نهاية عيد الفطر 2021.

توقيت يتناسب مع انتهاء الأزمة السياسية في دولة الكيان ومعرفة تركيبة الحكومة الإسرائيلية، وترتيب أوراق الإدارة الأمريكية الجديدة، بما يساعد الطرف الفلسطيني في التعامل مع تطورات سياسية تختلف عما كانت خلال الفترة الأخيرة من عهد ترامب.

ولكن، قد يبرز سؤال خلال الأيام القادمة، وعلى ضوء التطورات المحتملة في دولة الكيان وواشنطن، أي انتخابات ستكون أولوية سياسية، وأكثر ضرورة للتعامل مع أحداث مرتبطة بالمشهد السياسي العام، هل تبدأ بانتخابات رئاسية أم انتخابات تشريعية.

سؤال لا يجب أن يمر مروراً عابراً كما هي العادة السائدة في المؤسسة السياسية الفلسطينية (حكومتان وفصائل)، بل يجب التدقيق بما بكل منهما من تأثير.

الانتخابات الرئاسية أولاً، تحمل ميزة سياسية هامة في مكانة رئيس السلطة، لتجديد شرعيته المخدوشة منذ زمن الانقسام، ما يعيد قوة التعامل مع الأطراف المختلفة لرسم بعض ملامح الموقف الفلسطيني، في ظل ضعف كبير لدور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حضوراً ودوراً وموقفاً، ومنذ سنوات غاب تأثيرها بعد ان تم اغتيالها شرعياً تحت مسمى "لقاء تشاوري".

تجديد "شرعية رئيس السلطة" مسألة مركزية في سياق "انتخابات تجديد الحكم الذاتي الانتقالي"، ودونها تصبح قراراته تحت ظل الشك، وربما عدم القدرة على التنفيذ، في ظل وجود مجلس تشريعي لا يملك به أغلبية، وحكومة قد لا تتوافق مع توجهاته السياسية.

التشريعية أولا، ولكن، ربما يثير البعض مخاوف، وفقا للتجربة الماضية، أن ينفرد الرئيس بتشكيل حكومة انتقالية تذهب للسير بعيدا عن توافق وطني، بل وقد يجد مبررا ما، او يخلق مبررا لتأجيل الانتخابات التشريعية، لذلك يجب أن تكون هي أولا.

انتخاب التشريعي، سيمثل خطوة كبيرة نحو "توحيد المؤسسة الرسمية الحاكمة"، والخطوة الرئيسية لحصار الانقسام عمليا، خاصة مع تشكيل حكومة البرلمان المنتخب، التي ستعمل على الذهاب فورا لترميم ما خلفته المرحلة الانقسامية، بكل آثارها المأساوية وطنيا.

فيما انتخاب الرئيس لا يمكن اعتبارها الخطوة الأسرع لردم الانقسام.

ورغم ما في ذلك من "صواب ما"، لكن الخطورة تكمن فيما سيكون لو أن تكوين التشريعي الجديد، لا يتوافق مع توجهات الرئيس السياسية، كما حدث بعد 2006، وفي ظل غياب دستور أو نظام أساسي يحدد بوضوح صلاحيات كل من المؤسستين، ستكون هناك مغامرة كبيرة بإعادة منتج انقسامي جديد، ما لم تضمن حركة فتح فوزها، وتلك غير مضمونة اطلاقا، بل ربما تخرج أكثر وهنا مما كانت عليه، لاعتبارات عدة، لها وقت آخر.

وهنا، هل يمكن تنفيذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية بالتزامن، كما كان 1996، بما قد حد من "مخاوف سياسية" في حال تتاليها. للتفكير عليها تكون أكثر ملائمة سياسيا.

المسألة تستحق تدقيق جوهري، قبل أن ينطلق بعض مستحدثي العمل السياسي في تنفيذ مخطط المزيد من إنهاك الكيانية الوطنية تمهيدا لفرض "الحل الممكن" المنقوص من السيادة على البراق والمسجد الأقصى ومنطقة الأغوار والأجواء الفلسطينية.

الشخصنة التي رسمت مسار الانتخابات الكارثية عام 2006، يجب ألا تعيد حضورها كي لا تواصل ما فعلته سابقا...

بعض من تفكير خارج مصلحة الذات السوداء قد يحمي بعض من "بقايا وطن وقضية"..دونه لن ينفع بعدها ندم...ولا بكاء سقوط الأندلس!

ملاحظة: يبدو أننا نعيش بعضا من "أحلام اليقظة" في المشهد الأمريكي...ما يحدث لم يتخيله الكثيرون، خاصة الغارقين في وهم "الإنموذج" الكاذب...بعض شعوبنا فرحة بما يحدث نعم ونعم كبيرة جدا..واللي زعلان في ستين نبيلة!

تنويه خاص: مسلسل "صالحية – القسام" شكله لن يتوقف عند مقاطع فيديو وبيان رد عليها اثار من الأسئلة أكثر من الأجوبة...كأن انتخابات حماس أصابت البعض بدوار فارسي وقطري..يا كريم!

### **المصالحة "الفوقية" لا تنهي الكارثة الانقسامية !**

كتب حسن عصفور/ مع كل حدث يشير الى "حالة توافقية" في الحالة الفلسطينية، وتحديدًا بين قطبي الأزمة الوطنية الكبرى، فتح (م7) وحركة حماس، تنطلق التصريحات من بعض مسؤوليهما وكأن الأمر انتقل من ظلام سام الى حالة إشراقية، في تعامل يكشف "خفة سياسية نادرة"، من الحديث التصالحي.

ولو عاد بعض هؤلاء لحقيقة البعد الانقسامى لاكتشف أنه بدأ عمليا، مع انطلاقة حماس أواخر ديسمبر 1987، ورفضها الصريح ان تكون جزءا من "القيادة الوطنية الموحدة" للانتفاضة الوطنية الكبرى، وأعلنت أنها تسير في خط مواز لمسار منظمة التحرير، فصائل ومؤسسات، أي أن جذر الانقسام لا علاقة له إطلاقا باتفاق "إعلان المبادئ – أوصلو"، فتلك الأيام كانت تشكل مفاصل ثورية تاريخية للشعب الفلسطيني، ما يكشف أن "الانقسامية" هي ثقافة حزبية – فكرية عند حركة حماس.

المصلحة والنشأة حكما سلوكها نحو منظمة التحرير، رغم أن الشهيد الخالد ياسر عرفات وقيادة المنظمة وفتح، حاولا بكل السبل قطع الطريق على المشروع الانقسامى الجديد للحركة الإخوانية، والعمل على منع تشكيل بديل / بديل مواز له حسابات غير فلسطينية، ترتبط بجماعة لها مصالح مباشرة مع أنظمة عربية وغير عربية، لكن الجهود كافة فشلت، عندما أصرت حماس أن يكون تمثيلها 30% من منظمة التحرير، في طلب يمثل رسالة لاستمرارها الانقسامى.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ذهبت حماس الى العمل، وضمن تحالفات مركبة، على التخريب بكل السبل لعدم تطور الكيانية الفلسطينية، في توافق موضوعي مع قوى عربية – إقليمية رفضت الاتفاق من باب "السيطرة" على القرار الفلسطينى، واليمين المتطرف الفاشى فى إسرائيل، بقيادة نتنياهو -شارون.

الربط بين موقف الحركة الإسلامية ما قبل اتفاق أوسلو وبعده، للتدليل أن الانقسامية ليست ردا على فعل لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية، بل هو خيار ومنهج فكري مصلحي مرتبط بعقيدة الإخوان المسلمين، والتي تجيز "التغيير" لو مصلحتهم، وليس مصلحة الوطن، تحدد ذلك.

ولن نذهب للاستشهاد بسلوك الجماعة الإخوانية منذ النشأة، مع الأنظمة العربية وخاصة الرجعية منها، وموقفها من أمريكا، بل سنتوقف أمام "الانقلاب الكبير" لحركة حماس عام 2005، عندما قررت الموافقة على الرغبة الأمريكية – الإسرائيلية للمشاركة فى انتخابات "المجلس التشريعي" لسلطة الحكم الذاتى، التي أساسا فقدت كثيرا من قيمتها الأولى بعد اغتيال الخالد، وحرب السنوات الأربع، لكن قيادة حماس لم تشترط أبدا، إنهاء الاتفاقات مع إسرائيل، كما فعلت عام 1996، وشاركت لأن قيادة الجماعة الأم، وعبر قطر طالبتها بضرورة المشاركة بلا شروط، فكان القرار ليس استجابة لمصلحة وطنية بل تلبية لغير ذلك.

ولأن "الانقلاب الحمساوي السياسى" حدث، بلا أى تفاهم وطنى، استمرت الثقافة الانقسامية داخل الفكر الحمساوي – الإخوانى، ولم تتغير أبدا اعتبارهم أن فتح وغيرها "فصائل ردة"، ومن راقب سلوك عناصر حماس فى زمن الانقلاب الأسود 14 يونيو 2007، سيدرك حقيقة الأمر، ان العداء الحاقد هو القاعدة، وهو قبل غيره رافعة حماية الانقسام واستمراره طوال تلك السنوات.

وكي لا يعاد انتاج ذات المشهد الظلامي الذي نتج عن 2005، لا بد من البحث عن معالجة السرطان الفكري العدائي – الانقسامى، من جذوره، وليس عبر لقاءات تنتهي قيمتها مع انتهاء الأحضان والقبيلات المهرجانية، ولو أريد معرفة حقيقة العمق العدائي وليس الانقسامى، تابعوا كل ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعى بين قواعد قطبي الأزيمة وكادرهما... وخاصة منتسبى حماس.

المصالحة لا يمكن لها أن تكون عبر بيان، ولنتذكر تجربة الثورة الفلسطينية، عندما كانت أحداث انقسامية تتسلل اليها، لأسباب مختلفة، غالبها تدخل إقليمى عربى لم تكن العدائية جزء من ثقافة قواعد قوى الثورة، بل على العكس تستمر الحالة الوحودية فى مختلف المنظمات الشعبية، خاصة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذى مثل قلبا نابضا للثورة، لذا كان يسهل جدا عودة الحالة الوحودية.

قبل الفرح بتلك البيانات الصماء، فكروا كيف يمكن معالجة الخلايا السرطانية الانقسامية فى الجسد العام، لو حقا كان الهدف وطنيا بالمعنى العام...دونه لتبدأ تجهيز حركة نعوش المشهد الوطنى الى مثواه الأخير.

وكما يقال شعبيا: يا ناس ياللى فوق اطلعوا (بصوا) على اللى تحت!

ملاحظة: تصريحات د. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات حول مشاركة "أهل القدس"، قدمت تنازلا مبكرا لدولة الاحتلال، بالحديث عن أقصى الطموح ان تكون كما كانت 2006...الطريف أن حماس لم تعد تهتم بالقدس مشاركة كاملة الأركان!

تنويه خاص: نصيحة الى "يسار المشهد الفلسطينى"، ان ينسقوا مواقفهم بعيدا عن النرجسية...فكما نسق قطبي الانقسام كل شيء، عليهم ترتيب أوراقهم كي لا يصبحوا ملحقا فى ذيل الانقساميين الجدد...!

## انقلاب حماس المفاجئ لاستمرار الارتباط مع إسرائيل والدور القطري!

كتب حسن عصفور/ بعد حملة إعلامية – سياسية، رافقها مظاهرة عسكرية لخلق "البديل / البديل الموازي" لمنظمة التحرير، عبر بوابة "الكيان الغزي، قامت بها حركة حماس وعبر قياداتها الأولى، تعلن في مفاجأة جديدة، عن قبولها بـ "شروط" الرئيس محمود عباس وحركة فتح، حول إجراء الانتخابات بالتتالي، وليس بالتوازي، ما يفتح الباب لجملة تساؤلات سياسية وغيرها.

بيان حماس "الوحدوي المفاجئ"، تزامن مع رسائل الى بعض الفصائل الفلسطينية، كي تبدو وكأنها لم تتخل عما تعاهدت لهم به، بأن الانتخابات تشترط "التوازي" بين مثلث الانتخابات (التشريعية، الرئاسية والمجلس الوطني)، وأن هدف الانتخابات الخلاص من "اتفاقات أوسلو والمرحلة الانتقالية، بما يعني فك الارتباط بدولة الاحتلال.

الأسئلة، تبدأ، ما الذي أدى الى هذا الانقلاب المفاجئ للحركة الإسلامية، ولم يرض على رفضها الصريح ودعواتها للبديل، سوى ساعات لا أكثر، وما هي دوافع ذلك، دون أدنى تنسيق مع "تحالفها المؤقت"، بحيث ظهرت وكأن الأمر كان استخداما لتحسين "شروط ما" ليس مع فتح بل مع أطراف غير فلسطينية.

فك "لغز الانقلاب الحمساوي"، يكمن في اللقاء الأخير الذي جرى مع وزير خارجية قطر، بناء على طلب الدوحة مع قيادة حماس، وفي المقدمة رئيس الحركة إسماعيل هنية.

الوزير القطري محمد بن عبد الرحمن "أل ثاني"، طالب حماس بشكل مباشر بالعودة الى الاتفاق مع فتح والرئيس عباس حول الانتخابات وفق مبدأ التتالي، مستعرضا أن هناك متغيرات إقليمية ودولية قد لا تكون في صالح حماس وموقفها، خاصة الإدارة الأمريكية الجديدة، وما سيكون من نتائج لانتخابات إسرائيل.

ويبدو، ان "السحر القطري"، الذي دفع حماس للمشاركة في انتخابات 2006 هو ذاته الذي دفعها للموافقة على شروط فتح والرئيس عباس بلا أي تردد أو ارتعاش، ما يشير أن ذلك ليس موقفا نابعا من المصلحة الوطنية الفلسطينية، كما

يمكن أن تدعي قيادة الحركة، أو كما ادعى قبل أيام خالد مشعل، عندما قال في لقاء مع بعض أبناء قطاع غزة عبر تقنية الزووم، ان مشاركة حماس في الانتخابات السابقة كان للخلاص من أوسلو واتفاقاته، وبالطبع مضافا لها "المكذبة الكبرى"، بما يسمى "حماية المقاومة".

تراجع حماس المفاجئ، يكشف موافقتها الرسمية للمرة الثانية على تفضيل مصلحتها الذاتية على المصلحة الوطنية العامة، وأنها قررت أن تكون "شريكا" في استمرار المرحلة الانتقالية ضمن اتفاقات أوسلو المنتهية منذ زمن بعيد، وأنها مع مواصلة الارتباط بدولة الكيان، وفق شروط التنسيق الأمني والمدني.

بالتأكيد، حركة فتح، ستدرك جيدا، ورغم "الترحيب اللفظي" ببيان حماس ورسالتها "الاستسلامية لها، فهي تعلم أن ذلك لا يمثل "أمانا سياسيا"، فعوامل التغيير لم تكن جزءا من "رؤية وطنية مشتركة" بل تحت تهديد غير فلسطيني، أدى الى تلك النتيجة، وهو ما سيكون قوة لموقفها في مواجهة حماس القادمة، سواء حدثت انتخابات لتمديد سلطة الحكم الذاتي الانتقالية، ام توقفت لأسباب طارئة.

موقف حماس الأخير، عله يكون درسا بليغا لبعض فصائل منظمة التحرير التي توهمت، ضمن حسابات أضييق من زرار قميص، أن الحركة الإسلامية "صادقة" في مسعاها الأخير لبناء "تحالف" ضد مركزية الرئيس عباس وفرديته الحاكمة، لتظهر أنها لا تملك من "مبادئ التحالف والشراكة" سوى ما يخدم مصلحتها لا غير، درس رغم أنه متكرر، ولكن يبدو أن التكرار لا يعلم الفصائل بسرعة مناسبة.

الانقلاب الجديد، هو قاطرة الارتباط بدولة الاحتلال على حساب قرارات الشرعية الوطنية والدولية، ويقضي على كل إمكانية لإعلان دولة فلسطين، بديلا وطنيا للمشروع التهودي...

ولا زالت مسألة الانقلاب والجري وراء سراب الانتخابات مفتوحا... والأسئلة لم تنته بعد ولنا معها لقاء جديد...!



ملاحظة: تصريح مسؤول بالحرس "الثوري" الإيراني أن غزة خط أمامي لهم تشكل "إهانة" للوطنية الفلسطينية... كان مفروض من الفصائل المرتبطة بهم رفض ذلك احتراماً لـ "كرامتها"، بلاش احتراماً لفلسطين... بس من وين نجيبها! تنويه خاص: بعض مظاهر غضب بدأت تخرج للعلن في قطاع غزة، رغم الأداة الأمنية المطلقة... ما حدث في الشجاعة من نزاع "تقاسم المصالح"، ما كان في خانيونس رفضاً لبلطجة أمنية، مؤشرات قد تربك حسابات حماس الخاصة جداً!

### **بليكن وملاح السياسية الأمريكية: الثابت والمتحرك!**

كتب حسن عصفور/ حدد وزير الخارجية الأمريكي المرشح أنتوني بليكن، الملاح الرئيسية لسياسة إدارة جو بايدن نحو العالم والشرق الأوسط، للمرحلة المقبلة، بلغة يغيب عنا "الالتباس"، ولعها الأكثر وضوحاً مما سبقه من وزراء، ولم يلجأ إلى لغة ضبابية للرد على أسئلة محددة لما ستكون عليه المواقف الأمريكية.

ورغم الأهمية الكبرى لمجمل ما تحدث عنه، بخصوص السياسة العامة نحو العالم، لكن حديثه عن ملاح تلك السياسة حول الشرق الأوسط والخليج وإيران، هو الأكثر حساسية وأهمية في الوقت الراهن، خاصة بمقارنتها مع "سنوات أربع عجاف" عاشها الشعب الفلسطيني مع إدارة هي الأسوأ في التاريخ الأمريكي.

بليكن، أشار إلى الركائز الخاصة بالمنطقة، وتشمل:

\* تأييد اتفاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، ويرى فيها دعم لأمن دولة الكيان، والاستقرار في المنطقة، وسيتم البناء عليها.

\* الالتزام بأمن إسرائيل، والحل الأفضل، وربما الوحيد، هو حل الدولتين، وهو السبيل لضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، ومنح الفلسطينيين الدولة التي يحق لهم الحصول عليها، وحل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين

ينطوي على تحديات كبيرة حالياً، ومن الصعب توقع فرص الحل في المدى القريب لذلك.

\* الإبقاء على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل واستمرار السفارة فيها.

\* إيران ستكون أخطر في حال حصلت على سلاح نووي أو أصبحت على أعتاب الحصول عليه، وإن باين ملتزم بأن لا تتحول إيران الى دولة نووية، ويجب مشاركة دول الخليج العربي وإسرائيل في أي مفاوضات نووية لاحقة.

وسريعا، يمكن ملاحظة "ثوابت" أمريكية نحو دولة إسرائيل، لا تتغير مع تغير الإدارات أي كان توجهها، وتنطلق من دعم دولة الكيان وأمنه، واضيف لها مؤخرا "دولة يهودية ديمقراطية"، وهو مؤشر يعزز ما سعى اليه اليمين واليمين المتطرف فيما يعرف بـ "قانون القومية"، والحقيقة أن ذلك يمثل مساسا حقيقيا بحقوق قومية لما يقارب الـ 20% من مواطني دولة الكيان الفلسطينيين.

ومن الثابت الذي لا يتحرك، أكد بليكن، على ما نفذته إدارة ترامب بنقل السفارة الى القدس والاعتراف بها كعاصمة، دون أي إشارة الى مسألة القدس الشرقية، وكيف سيكون التعامل معها، وهل يمكن فتح "قنصلية" أو مكتب خدمات دبلوماسية فيها للفلسطينيين، ام تبقى كما هي بلا تغيير.

ولكن، الحديث عن "حل الدولتين: أخذ منحى أكثر تدقيقا فيما كان سابقا، بالإشارة الى منح الفلسطينيين "دولة يستحقونها"، ما يلغي عمليا جوهر الخطة الأمريكية السابقة، بحصرها ضمن "حدود حكم ذاتي"، وتلك قد تكون الإشارة الأهم سياسيا في جوهر الاستراتيجية الجديدة للطرف الفلسطيني، وعله الأكثر وضوحا ممن سبقه.

ودون أن يذهب الى "إشاعة التفاؤل"، أشار بلا أي التباس أن فرص حل الصراع لا زالت بعيدة، لكنه لم يغلق الباب أمام ذلك.

والقاعدة التي سينطلق منها بناء السلام الأمريكي الجديد، ما حدث من توقيع اتفاقات التطبيع بين دول عربية ودولة الكيان، والتي أشار لها بـ "حماس" خاص

في مسار حديثه، بل أنه "صفق لإدارة ترامب مرتين، من عمق التأييد لتلك الاتفاقات.

وتلك رسالة مباشرة للرسمية الفلسطينية، في كيفية التعامل مع تلك الاتفاقات، وتعيد النظر في سلوكها الخاص، والتفكير بتصحيح مسارها الخاطئ الذي كان، بعيدا عن أن تلك الاتفاقات جاءت بلا تنسيق أو احترام للموقف الجماعي العام. والتطور الأبرز، يمكن ملاحظته بخصوص إيران، دون التخلي عما سيقوم به من أجل تأطير الاتفاق النووي، لكنه أضاف عنصرا جديدا، وقد يكون مدخلا لترتيبات استراتيجية للمنطقة بكاملها، بضم دول الخليج وإسرائيل لمفاوضات "الاتفاق النووي"، وتلك قضية سترسم ملامح جوهرية لـ "سلام المنطقة"، ويضع الدولة الفارسية أمام اختبار معقد ومركب.

فقبول إيران المعادلة التفاوضية الجديدة يفرض عليها التعامل مع إسرائيل بكل ما يترتب على ذلك، وأصبح شرطية الاتفاق النووي الجديد، موافقة خليجية - إسرائيلية، وذلك الباب الكبير لصناعة توافق عام، ورفض طهران سيضعها أمام جدار من الحصار الأكثر صعوبة، وقبولها يدفع لتغيير جذري عام في المنطقة. الثابت الأمريكي استمر ثابتا، ولكن هناك ما يمكن رؤيته كمتحول، خاصة ربط الدولة الفلسطينية بديمقراطية الكيان، والتركيبة الجديدة لمفاوضات الاتفاق النووي، والذي قد يكون هو بوابة السلام الكبير.

ملامح أمريكية يجب على الرسمية الفلسطينية الاستعداد لها، بالتعاون الحقيقي مع مصر، الأردن والجامعة العربية، والبحث عن سبل تصويب ما أصاب بعض علاقتها العربية من "خلل" دون مكابرة فارغة، لو أرادت البقاء عنصر مؤثرا.

ملاحظة: ظاهرة غريبة أن يقوم "حاحام يهودي" بمباركة بايدن وزوجته... والأغرب أن يراه كموسى "منقذ اليهود" من فرعون...خلصنا من مهووس دخلنا في أكثر هوسا!

تنويه خاص: تونس تغلي بسبب سياسيات تحالف "النهضة" الحركة الإخوانية الحاكمة... الغريب أن الشاعر الذي تسللت منه الى السلطة عاد الى شوارع تونس: "الشعب يريد إسقاط النظام"... شكلها قربت!

## تعديل قرارات الرئيس عباس قبل "لقاء القاهرة" .. ضرورة كبرى!

كتب حسن عصفور/ في مفاجآت غير سارة، أصدر الرئيس محمود عباس مسلسل قرارات بمسمى "مراسيم"، هدفت فيما هدفت الى أن يصبح هو مركز "السلطات الثلاث"، ما أوجد حالة غضب لم تكن مطلقا بقيمة مخاطر الذي حدث، ولولا بيانات لحزب الشعب و"الشعبية" ولاحقا نقابة المحامين وأصوات فتحاوية، ثم بعض القانونيين ومؤسسات حقوقية، لأصبحت تلك "المراسيم"، حقيقة سياسية – قانونية.

بعد أن رحبت غالبية الفصائل بما أصدره الرئيس عباس، عادت لتفكر بمضمون المراسيم والقرارات، وبدأت بالحديث عن مخاطرها، وأخذت بعض الأصوات داخل تلك الفصائل، التي غابت عن "الوعي مؤقتا" بفعل فاعل معلوم، تعلن رفض المراسيم والقرارات، وعادت لتبحث عن "منقذ – مساعدة صديق" للتراجع عن الموافقة المفتوحة، كي لا تخسر مرتين.

ومقدما، كل فصيل يبحث التراجع عن خطيئة "الترحيب الأعمى" بمراسيم صادرة السلطات الثلاثة، عليه أن يتقدم باعتذار علني – صريح للشعب الفلسطيني، عما ارتكبه من "حماقة سياسية – قانونية"، ويعلن أن الأمر كان تحت ضغط ما (ليجدوا التبرير الملائم دون استغناء لأهل فلسطين بقايا وطن وشتات).

فيما لو تراجع دون اعتذار فهي ستبدو باحثة عن تعطيل العملية الانتخابية، إما خوفا من هزيمة، او تلبية لضغوط داخلية خارجية، وليس "وعيا وطنيا"، خاصة حركة حماس التي خرج من صفوفها من يرفض الذهاب الى انتخابات بالطريقة المعلنة، بل أن أحد شخصياتها البارزة، بل وقيادي تاريخي فيها (محمود الزهار) دعا الى مفاهيم انتخابية يمكن اعتبارها بهلوانية، لكنه استند الى (قوى داخل حماس).

ولأن الذي حدث يمثل تغييرا جوهريا في المشهد العام ومسار العملية الانتخابية وواقع القضاء في فلسطين، لا بد من بحث التراجع عن تلك القرارات أو تعديلها بما يتفق والقانون، بعيدا عن "مركزية السلطة" في الفترة القادمة، قبل الذهاب

الى لقاء الفصائل في القاهرة، والمفترض أن يكون لبحث تطوير العلاقات الوطنية، وليس لبحث تعديلات مست بقواعد "النظام السياسي الفلسطيني".

عدم تصويب الخطيئة السياسية – القانونية التي خلقتها قرارات الرئيس ومراسيمه الانتخابية قبل "لقاء القاهرة"، سيقود الى احتمالات سياسية أخطر كثيرا من معالجة ذلك مسبقا، وستقود الى حالة من "العدائية الحزبية" تعزز الحالة الانقسامية، وتعمقها بأشكال جديدة، وتمنح دولة الاحتلال "هدايا مركبة"، وأيضا ستدفع القوى الإقليمية والدولية برفع اليد عن تعامل مع القضية الفلسطينية، أو تذهب لبحث "خيارات مؤقتة" تصيب المشروع الوطني في مقتل.

أن تتفجر خلافات ما قبل اللقاء يمكن السيطرة عليها نسبيا، لكن الانفجار في القاهرة ستكون "الرصاصية الأخيرة" في الحالة الفلسطينية...ولذا لا يجب الذهاب دون تصويب أو تعديل، ولو كان الأمر بحثا عن "مصلحة عليا"، كما ادعت غالبية الفصائل، فلا يجب التصرف وكأن تلك المراسيم – القرارات "نصوص مقدسة"، فهي ليست سوى كلمات بلغة عربية شابها عوار صريح، ويمكن إعادة صياغتها وأيضا بلغة عربية ولكن دون عوار قانوني.

التعديل المسبق، يمنح "لقاء القاهرة" فرصة بحث قضايا مركزية، قد تكون أكثر أهمية من الانتخابات ذاتها، لو حقا يراد حماية القضية الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بمنظمة التحرير وإطارها القيادي المؤقت، ومخرجات المجلس المركزي، وبالتحديد ما يرتبط بقرارات سابقة، والتهرب من تنفيذها، وفتح بيان بيروت يناير 2017، وسبل علاقة حماس والجهاد مع المنظمة الى حين ترتيب ذلك قانونيا – رسميا.

ولعل المجلس المركزي يقرر اعلان دول فلسطين بديلا للسلطة الوطنية، ما يؤدي الى تغيير جذري في المهام الوطنية كافة، بل والبحث عن أساليب جديدة للعملية الديمقراطية في دولة فلسطين، من حيث تشكيل برلمانها، وانتخاب الرئيس والحكومة...

وبالتأكيد، لا يمكن أن يمر اللقاء دون بحث آليات حصار الانقسام وصولا لإنهائه كليا، ورفع المظلمة التي لحقت بقطاع غزة خلال تلك السنوات العجاف

وطنيا... لو أن غاية تلك الفصائل خدمة قضية وليس حماية مصلحة فصائلية بأشكال مخادعة!

ملاحظة: ظاهرة فريدة بأن يقوم تلفزيون بلد باتهام رئيس البلد بأنه "حشاش"... تخيلوا كيف الأمور في إيران بتسير... رسالة من السلطة المركزية له ألا يفكر بالترشح تاني... شكلها مهمة روحاني صارت "بح" بحديث تلفزيوني! تنويه خاص: بعيدا عن كل عورات قرارات الرئيس عباس، لكنها قدمت خدمة مهمة للشعب بكشفها أن "أمية الفصائل السياسية بلا حدود"... معقول الناس تفكر كيف تعاقبهم على جهالتهم... ياااه لو!

### **تعديلات الرئيس عباس "القانونية" تترك المشهد الانتخابي...!**

كتب حسن عصفور / بشكل مفاجئ وبخط متوازي، أقدم الرئيس محمود عباس على القيام بـ"رزمة تعديلات" لقوانين تتعلق بالسلطة القضائية، بما يمس جوهر استقلالها، وأصبحت كأنها ملحق لمكتب الرئيس، ما أثار غضبا قانونيا عاما، وصمت حزبي مريب، مستثنى حزب الشعب دون سواه، من أعلى صوته رفضا لتلك "المجزرة القانونية".

ولكن، التعديل الذي توازي مع تلك القرارات القانونية، والذي سيأخذ مجالا للنقاش الوطني، ما حدث على قانون الانتخابات، وبالتحديد الخاص بتغيير مسمى رئيس السلطة الى رئيس دولة، وبلا شك ما حدث ليس "تعديلا ثانويا - هامشيا"، او لغويا كما قد تراه بعض الأطراف، لكنه تغيير جوهري كونه يمس الحقيقة السياسية للكيان القائم.

تعديل منصب رئيس السلطة الى رئيس دولة، هو نص يلغي كليا تعبير "السلطة القائمة" نحو دولة فلسطين، لتصبح الوريث الشرعي للكيانية الفلسطينية القائمة منذ مايو 1994، وبذا تنتهي تعاملات وتبدأ رحلة جديدة مع واقع سياسي جديد.

والتعديل "القانوني" الذي أعلنه الرئيس بخصوص المنصب الرئاسي، رغم أنه ليس مكتمل الأركان الدستورية، فهو يحتاج مصادقة جهة تشريعية – دستورية ما لإكمال بعده الشرعي، ولكن مع "غياب تلك الهيئات"، يصبح تناول الأمر ممكناً، إلى حين أن يحدث جديداً، رفضاً سياسياً من قوى، أو قبولاً به.

من الناحية السياسية، يعتبر التعديل قفزة كبيرة نحو "فك ارتباط" ببعض ملامح الفترة الانتقالية التي طال أمدها كثيراً، وهي أول خطوة يمكن قياسها لكسر قيودها، وفتح الباب نحو وضع سياسي – قانوني جديد، بعد أن بات هناك رئيس دولة فلسطين ليس كما كان ما قبل 13 يناير 2021 إلى جانب رئيس السلطة، بل انتهى التعبير كلياً من المخاطبة الرسمية لصفة الرئيس منصبا ومعلماً.

ومع أهمية الخطوة، لكن هناك بعض ما يستحق التفكير قبل التحليق بفرحة التعديل، والتي بدونها يصبح الأمر "يحمل شبهة ما" لتمرير بعض قواعد الحكم الفردي، أو فرض واقع جديد على مسار الانتخابات التي يتم الإعداد لها.

الخطوة الأولى التي يجب أن تترافق، رغم أنها كان يجب أن تسبق، هو إعلان دولة فلسطين ذاتها، فكي يكون لها رئيساً يجب أن تكون قائمة، بمعنى كان يجب أن يترافق التعديل في القانون الأساسي، الدستور المؤقت، تعديل كل ما يتصل بالسلطة الفلسطينية، ليصبح الأمر متكامل الأركان.

لا يمكن الحديث عن رئيس لدولة على كيان سلطة هو أقل مكانة دستورية، ولذا لا يمكن الحديث عن صواب الخطة بوجود رأس للكيان في غياب الكيان ذاته، أو على حالة كيانية أقل قيمة قانونية، فهنا ليس أرباكا فحسب بل تناقضا لا يحمل تغييراً إيجابياً.

ومع أن الرئيس عباس لم يرقم وزنا لكل المؤسسات والقوى السياسية بتمرير "تعديل جوهري" بتلك الطريقة السرية، لكن السؤال، لماذا توقف الأمر عند المنصب وليس الكيان، هل هي "مناورة مسبقة" لخلق سلطة رئيس فوق أي جسم تمثيلي يمكن انتخابه لسلطة أقل من دولة.

هل انتخاب التشريعي القادم، قبل انتخابات الرئيس يعني أن سلطته ليست كما كانت في الفترة الماضية، ومن بين ما يثير النقاش، أنه لا يحق لرئيس التشريعي

أن يكون رئيسا مؤقتا في حال شغور منصب الرئيس، كونه أقل قيمة دستورية من المنصب.

وبالنسبة للجسم الانتخابي، وفقا للمنصب الجديد، ما هو الجسم الذي يحق له انتخاب الرئيس، هل هو ذاته الخاص بالتشريعي، أي في حدود الضفة الغربية، والقدس وقطاع غزة (بعيدا عن الترتيبات الخاصة بالعاصمة الأبدية)، ما يعني أن فلسطين دولة لمواطنيها فقط، وليست دولة الشعب الفلسطيني، فيما لو أن تم الحديث عن "دولة الفلسطينيين" فالانتخابات تحتاج قانونا مختلفا تماما عما هو قائم، بحيث يتلاءم الواقع القانوني مع الجسم الانتخابي لكل الفلسطينيين في العالم. وسؤال قد يكون ثانوي، هل الحكومة القائمة ستتواصل كحكومة سلطة تنفيذية، ام يجب تصويب واقعها لتصبح "حكومة الدولة" بصفتها أيضا حكومة الرئيس... ولو أصبحت للدولة كيف ستتعامل مع قطاع غزة وحكومة حماس...

الأمر به الكثير من تفاصيل وأسئلة لا يمكن لها أن تمر مرور التعديل السري، خارج كل مؤسسة دستورية...

ما حدث من قرار بحكم القانون، أوجد رئيس دون أن يعلن الدولة، وتلك معادلة شاذة بكل المقاييس، تحتاج تصويبا أو ترجعا الى حين...

ملاحظة: ما يحدث في أمريكا هزة سياسية بكل المقاييس... هزة لن تعيد أمريكا لما كانت عليه رغم آمنيات المعجبين... أمريكا تتغير والعالم سيتغير وبالتأكيد نحو الأفضل إنسانيا قبل أن يكون غيره!

تنويه خاص: في ذكرى الغياب لشهداء الثورة الكبار، القائد الحاضر حيث حضور الشعب أبو إياد صلاح خلف...شكل مع الخالد المؤسس "ثنائي سياسي قيادي فريد"...أبو الهول مسؤول الأمن الذي كان انسانا قريبا لكل من عرفه...أبو محمد العمري من كان قياديا كثيرون لا يعرفون قيمته...

لروح الثلاثي سلاما ولا غياب لكم رغم الغياب!



## "شروط" فلسطينية أم "شروط" إسرائيلية لانتخابات القدس؟!

كتب حسن عصفور/ من يستمع الى تصريحات غالبية المتحدثين الرسميين من الفصائل، وخاصة طرفي الأزمة فتح وحماس، ومعهما حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية حول الانتخابات في مدينة القدس، جوهرها أن آخر ما يبحثون عنه مشاركة كما كانت عام 2006، تلك المشاركة المنقوصة التي قدمت أول خطوات "التنازل السياسي" عن مكانة العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، في سبيل مصالح حزبية خارج الحسبة الوطنية.

ولكن الواقع الراهن، يشير الى أن دولة الكيان، لن تسمح أن تكون القدس جزءا مشاركا بالعملية الانتخابية، بما هو حق وطني، قبل أن يكون انتخابي، وستمنع كليا أي نشاطات أو فعاليات ترتبط بالدعاية والعمل والنشاط بالانتخابات، وبالقطع لن تسمح لأي مقدسي أن يدلي بصوته في أي بلدة مقدسية، سوى تلك التي تقع تحت سيطرة السلطة مدنيا ضمن المنطقة المصنفة (ب)، وليرحل كل من يريد اليها للمشاركة فيها (هجرة داخلية مؤقتة).

ربما يرى البعض إمكانية التخلي عن الفعاليات والأنشطة الانتخابية المرتبطة بالعملية الانتخابية، واستبدالها بطرق متعددة، تحت ذرائع مختلفة، ومنها منع "التجمعات" بسبب الجائحة الكورونية، ولكن هل يمكن قبول أن تفرض دولة الكيان شروطها لتصويت "شكلي" لأهل عاصمة دولة فلسطين، ويصبح التصويت الكترونيًا، ويخرج بعدها "صغار قوم" ليبرروا أن ذلك لا يمس الموقف من القدس، ولا مكانتها.

والحقيقة السياسية التي يمكن قراءتها حول القدس، لو تمت العملية الانتخابية وفق مراسيم الرئيس، ولم تحدث "مفاجأة كبرى"، فإن دولة الكيان ستقايض السماح بإجراء الانتخابات وتسهيل أمرها، مقابل التخلي الفلسطيني الرسمي عن مشاركة القدس، والاكتفاء بتصويت سري منزلي من داخل البيوت أو الذهاب لبلدات "ب"، مقايضة جوهرها سياسي لفرض وقائع مسبقة حول مستقبلها، بما يمنح أولوية تفاوضية إسرائيلية لما ستكون عليه ملامح "القدس الكبرى" وفقا لخريطة دولة الكيان.

السؤال، هل حقا هناك "شروط" فلسطينية أم العكس بات هو القائم، هناك "شروط" إسرائيلية لمجرى العملية الانتخابية، وهل يدرك الباحثون عن تجديد "شرعية" بلا "دسم وطني"، ضمن إطار محدود الأثر والتأثير، ان ثمن تلك المعادلة، القدس مقابل انتخابات مناطق محدودة، ستكون الثمن الكبير، بدلا من أن تكون الانتخابات ذاتها، شرطا فلسطينيا لتأكيد واقع القدس، وفقا لما هو متفق عليه، بالحد الأدنى.

هل تدرك حماس وبعض توابعها أن اتفاق "إعلان المبادئ" 1993 ثم الانتقالي 1995 قد وضع القدس مكانة ودورا ضمن السلطة الفلسطينية، وأن موقفها عام 2006، قدم تنازلا مبدئيا عما كان "مكسبا سياسيا" مقابل المشاركة في لعبة سياسية، وهل تدرك قيادة حماس، أن مشاركتها في انتخابات بلا القدس هو استكمال لخدمة مشروع الضم والتهويد للعاصمة الأبدية، وأنها ستختار مصطلحتها الحزبية مقابل التخلي عن مصلحة وطنية كبرى، تحت نقاب الكذب "المقاوم".

هل تدرك فصائل الثورة والمنظمة أن أي انتخابات بلا القدس تصويتا وتفاعلا كاملا، هو مشاركة عملية في تكريس الخطة الأمريكية ( خطة ترامب) بضم القدس وتهويدها، وتفتح الطريق أمام المساس بمكانتها السياسية والدينية، وخاصة مكانة البراق ساحة ومسجد- لتعبد طريق إقامة الهيكل رمزا للمدينة المقدسة بديلا للمسجد الأقصى.

هناك ورقة سياسية يمكن للرئيس محمود عباس والفصائل كافة، ان تضع شرط التخلي عن إعلان دولة فلسطين مقابل القدس دورا وتفاعلا، وذلك تنازل فلسطيني كبير لكنه يحمي العاصمة من أي موافقة "ضمنية" فلسطينية بالتنازل عن واقع القدس، ومنح دولة الكيان خطوة مضافة لخطوات "الصهيوني" فريدمان، سفير أمريكا الراحل بلا عودة.

لا تجعلوا من القدس قاطرة لمصالحكم الحزبية، ولا تعتبروها ثمنا لشهوة سلطة فقدت كثيرا من بعدها الوطني...!

ملاحظة: تناور فتح وحماس بالحديث عن "القائمة المشتركة" انتخابيا لترهب مختلف الفصائل... باركوا تلك القائمة لأنها بداية النهاية لكليهما...فقواعد فتح

سترى خيانة قيادية وقواعد حماس سترها مصيبة دينية... اتركوهم يحفرون  
قبرهم بيدهم!

تنويه خاص: يبدو أن "غرفة عمليات" الركن الهادئ" أصابها ملل عسكري  
فقررت اطلاق قذيفتين من نوع "نحن هنا"... معادلة "المصري قبل الوطن"  
تترسخ ثقافة قبل أن تكون سلوكا... وتلك هي "أم الكبائر"!

### فتح وقطاع غزة.. حقوق سياسية أم رشوة انتخابية!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام، بدأت تسريبات تصدر عن أوساط قيادية في حركة  
فتح (م7) تتحدث عن وجود "خطوات" تتعلق بموظفي قطاع غزة.

وحتى ساعته، تتخبط الأقوال بين مسؤول وآخر، ولا يوجد ما يمكن اعتباره  
"موقفا موحدا واضحا" مما سيكون نحو من دفع ثمنا كبيرا بلا ذنب، سوى أنه  
من منطقة جغرافية تم "التضحية" به لصالح الغير، قرارات جسدت نموذج فريد  
في العقاب يمكن اعتباره "مظهرا عنصريا"، من حيث التمييز بين منطقة  
جغرافية وأخرى، في نظام سياسي واحد.

مبدئيا، وقبل صدور القرارات، أيا كانت، سواء رفع العقوبات "العنصرية" بشكل  
كامل، أو جزء منها، على حركة فتح وحكومتها تقديم اعتذار شامل الى أهل  
القطاع قبل موظفيه، واعتبار ما حدث "خطيئة سياسية"، ما كان لها أن تكون،  
وأن الرئيس بصفته "رئيسا عاما" وليس خاصا أدرك، ولو متأخرا أن كل  
الإجراءات خالفت القانون، وأحدثت أذى مادي ومعنوي لمن تضرر منها.

ومع الاعتذار، يجب وضع ودائع مالية كاملة لتسديد ما تم "سرقته" ماليا من  
حقوق لموظفي قطاع غزة، كي لا تصبح أيضا "رهينة" لتعبير عندما تتوفر  
الأموال، وتوفيرها من أموال "صندوق الاستثمار" الذي لا يعرف أهل فلسطين  
ما له وما عليه، سوى أنه الراعي الرسمي لمؤسسة الرئيس عباس "الخيرية".

والى جانب ذلك، يجب تحديد أن الأمر ليس خاصا بالموظفين فحسب، بل هناك سلسلة من "العقوبات" التي تم فرضها على القطاع بصفته الجغرافية، ما يتطلب إزالتها كلياً، دون الاختباء وراء "نقاب الحكم المخطوف"، خاصة وأن أصل الجريمة بدأت فيمن تسامح كثيراً جداً مع الانقلاب.

دون الاعتذار العام لأهل قطاع غزة بشكل عام، وموظفيه بشكل خاص، وتسديد ما لهم من "حقوق مسروقة" دون انتظار، والعمل على حل كل مشاكلهم، ستبدو تلك التصريحات أو بعض القرارات ليس سوى "رشوة انتخابية" تماثل ما يقوم به رئيس الحكومة الإسرائيلية الفاسد نتنياهو مع الجماهير الفلسطينية في الداخل بالجليل والمثلث والنقب، حيث يحاول "رشوة" البعض بعد أن شعر أنه ذاهب إلى سقوط يزيه من الحياة السياسية.

لا يمكن لعاقل سياسي، أن يصدق أن ذات الجهة التي قررت إجراءات عنصرية ضد جزء من "بقايا الوطن"، استناداً لمزاجية غريبة، وبلا أي سند قانوني، وضمن منطق الغاب، هي ذاتها أدركت بعد كل تلك السنوات، معنى "الظلم" الذي أحدثته بهم.

ولكن، أن تتراجع عن مظاهر عنصرية يجب أن يكون موقفاً متكاملًا، بكل ما لهم حقوقاً وليس "منحة - هبة" من الرئيس أو حكومته، يخرج بعدها فريق سياسي ليهلل لما سيكون، معتبرينها وكأنها "منجز وطني" يراد مقابله "مكافأة سياسية"، ربما في صندوق الاقتراع، مع أن الأصل هو عقاب من قام بفعل إجرامي نحو من لا يستحق جرماً.

من يريد "تسويق" القرارات المنتظرة نحو موظفي قطاع غزة، أو كل قطاع غزة، عليه أن يعلم قبل غيره أن الذي كان جريمة - خطيئة، أن أوان الاعتذار العلني عنها، والتعهد بعدم تكرارها، ولا بد من التعويض المعنوي إلى جانب المادي عما كان.

وأي محاولة لـ "استغناء" المظلومين ستكون نتيجتها تطبيق قانون الفيزياء الأشهر (لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القيمة معاكس له في الاتجاه).

ملاحظة: يبدو أن وكالة السلطة الرسمية قامت بعملية تذهيب شاملة لتصريحات أحد قيادات فتح (م7)، كونها حملت "كلاحة سياسية" لا تحتل نشرها... كأنها رسالة قصص لسان لمدع "بطولة فارغة".. مش هيك يا.....!

تنويه خاص: كأن الحمساويين أدركوا متأخرا أنهم وقعوا في "فخ" الرئيس عباس القانوني عبر مراسيمه الانتخابية... فبدأوا بحملات متعددة لفضحها، بعد فوات الأوان.. فات السبت يا شباب!

### قائمة فتح و حماس "حقيقة مشتركة" أم "مكذبة مشتركة"!

كتب حسن عصفور/ لا يزال المسلسل الانتخابي الفلسطيني يواصل حلقاته التي بدأت منذ ما قبل مراسيم الرئيس محمود عباس، والحقيقة أنه اكتسب طابعا "تراجيديا" كأفلام هندية قديمة، تدفعك للبكاء حيننا وفجأة تجبرك على الضحك، دون فاصل بين مشهدين من التفاعل الغريب.

ولكن أغرب ما في ذلك "المسلسل المهرجاني"، ان مخرجه كشف عن جهالة سياسية فريدة، أظهرتها حجم التخبطات المتلاحقة التي تبدو بين حين وآخر، وفقدانها بعضا من منطق من حجم ما تحمله من "غرائب".

ومن بين الغرائب التي كشفها ذاك المسلسل، ما قدمته شخصيات من ممثلي حركتي فتح وحماس حول ما سيكون، خاصة تعبير "قائمة انتخابية مشتركة" بينهما، في العملية الانتخابية، وأيضا ضمن المصطلح الشائع في سوق بقايا الوطن الانتخابي، "المصلحة العليا"، التي بات لا بد من تعريف جديد لها وفقا لمنطق قيادات الحركتين، وكأنها "الكلمة السرية" للتقاسم السياسي – الوظيفي بينهما.

الخروج المفاجئ لتعبير "كوميدي"، يزيل كثيرا من حقائق المهزلة الدائرة، أن المسألة بين طرفي النكبة ليس بحثا عن معالجة أسس الحالة الانقسامية نحو الخلاص من آثارها المدمرة على القضية الوطنية، دفعت قادة دولة الكيان

اعتبارها الهدية الأهم لهم منذ سنوات طويلة، كونهم يدركون "قيمتها" على مستقبل هوية وكيان شعب فلسطين، وما ساهمت به في فتح باب التهويد على مصراعيه.

حديث بعض من قيادات فتح وحماس عن "القائمة المشتركة"، محاولة تضليلية هروبية من بحث جذر الأزمة الوطنية، ودفع النقاش العام من مسبب الكارثة الى ملهاة لاستمرار المشهد الانقسامى بشكل جديد، دون أي مساس بجوهره الذي أعاق نمو الكيانية الفلسطينية الوليدة بشعارات مختلفة، من "التطرف" السياسي الكاذب الى "المرونة الأكذب".

لم يقدم المتحمسين لمسألة "القائمة المشتركة" بين فصيلين يفترقان كثيرا في كل شيء تقريبا، ليس عرضا حقيقيا للتنفيذ، بل يمثل شكلا من "أشكال المناورة" بين أصحاب مصالح في هذا الفصيل أو ذاك، وهو حل ذاتي لأزمة البعض الباحث عن "طموح سياسي" دون مؤهلات مشروعة، وليس حلا لأزمة وطنية شاملة تمهد لمرحلة جديدة في تعزيز قواعد الكيانية المثلومة.

أصحاب "المصالح الشخصية" في طرفي الأزمة، هربا من الجواب المركزي الذي كان يجب أن يكون قبل البحث عن "حل أزمتها الخاص"، هو أي انتخابات نريد، وكيف يمكن الحديث عن انتخابات برلمانية لسلطة محدودة مرتبطة بالسقف الإسرائيلي، وانتخابات لرئيس دولة غير معلم عنها شيئا، سوى أن لها رئيس، في مشهد هزلي نادر في تاريخ النظم السياسية.

عدم حل التناقض بين مظاهر انتخابية متناقضة، لا جامع بينها، سلطة حكم ذاتي فاقد للكثير من قواعده وبين رئيس منح ذاته لقباً دون دولة، ما يشير بوضوح أنهم يبحثون عن حل للذات والفصيل وليس "حل وطني" للأزمة الكبرى التي تعصف ببقايا الوطن منذ 2006 وحتى تاريخه.

الهروب الكبير من مواجهة الحقيقة السياسية والبحث عن كيفية معالجة جذر الأزمة الوطنية، الى تقديم "قشور" غير واقية تؤكد أن هناك من يعمل لإدخال القضية الوطنية الى نفق جديد، ليس خدمة للشعب الفلسطيني، بل حماية لمصالح خاصة أفرزتها سنوات الانقسام، ويعملون بكل السبل لاستمرارها بأشكال جديدة.

قبل الحديث عن "مكذبة مشتركة" اذهبوا لمعالجة ما يجب معالجته من ظواهر كانت الرديف الموضوعي للمشروع التهويدي.

لافتة أممية: في 23 يناير 1984 ذهب معين الثورة الشعرية الفردية في رحلة طويلة، ترك ما يملك لشعب عاش من أجله لا غير...قاتل لقضيته كتب لها كلمات ستبقى مشرقة ملهمة قاطرة حتى وصولها محطتها في التحرر والكرامة الوطنية...معين كان مختزل لشعب ثائر وانسان...سلاما يا حاضر لم تغب يوما ولن تغيب...

### قبول الاستقالة الشريطية للترشح الانتخابي...مظهر قراقوشي!

كتب حسن عصفور/ ولأن "المرسوم" الخاص بتعديل قانون الانتخابات تم تمريره بلا أي نقاش مجتمعي- سياسي، تتكشف بعضا من تعديلات تمس جوهر العملية الديمقراطية، كلما تم التدقيق بما جاء فيها.

ولعل التعديل الخاص بالمادة السادسة من قانون الانتخابات، القاضي بأن الموظف الذي يريد الترشح لانتخابات الرئاسة والتشريعي أن يقدم استقالته من الوظيفة، وهذا حق دستوري كي يمنع استغلال الوظيفة، رغم أنه لا يسري في دول عديدة، ولكن ليكن ذلك.

الا أن المسألة التي تحمل بعدا "قراقوشيا"، ولا مثيل لها في كوكبنا الأرضي ما أكملته المادة، بأن الموظف عليه أن يقدم مع طلب الترشح ما "يفيد بقبول تلك الاستقالة".

شرط يكسر كل مبادئ الحق الفردي للمواطن بممارسة ديمقراطية، وينقلها من الحق الى "سلطة الموظف"، وهنا ندخل في قناة من "الإرهاب – الابتزاز" الذي سيمارس من قبل السلطة – الحكومة وأجهزتها الأمنية، لتتحكم فيمن سيكون له "الحق"، ومن لا يملكه.

شرطية قبول الاستقالة هو الغاء موضوعي لكل من لا تراه أجهزة الحكم وأدواتها، مؤهلا للترشح وفقا لما تراه هي، وهنا يصبح السيطرة على قائمة المرشحين الموظفين في يد الأمن وليس في يد القانون، كون المسؤول قد يرفض أي شخص تراه الأجهزة المتسلطة بأنه ليس "مناسبا" لها، وسيكون سلاح ضد فئة من معارضي الحكم القائم بين جناحي بقايا الوطن.

ومن باب التذليل، في الضفة يمكن منع مرشحي حماس، الجهاد، فصائل أخرى، شخصيات مستقلة أو تيارات أخرى، من موظفي السلطة من الترشح وفقا لرغبة المسؤول الذي سيعود للأمن قبل القرار، وعندها تصبح المسألة "خيارا أمنيا مطلقا".

وفي قطاع غزة، يمكن لأجهزة حماس الأمنية أن تقوم بذات المهمة، باختيار الموظفين المرشحين وفقا لما ترتأي وليس كونه حق للمواطن، يمارسه وفقا لقانون ديمقراطي، وليس وفقا لمقاس خاص، وعليه يحق لها أن ترفض طلبات الاستقالة لأنصار فتح (م7)، وشخصيات ترفض حكمها الظلامي، وترى أن وجودها غير شرعي، وانقلابها قاد الى كارثة كبرى اسمها الانقسام، وهي الهدية الأهم لدولة الكيان وفقا لتصريحات قاداته الأمنيين، وقرارها سيكون وفقا لـ "القانون".

ولو ذهبنا الى القدس المحتلة، هناك فلسطينيون موظفون في مؤسسات دولية أو إسرائيلية بحكم الواقع، الى جانب بعض موظفي السلطة، وهنا، من حق المسؤول الأجنبي – الإسرائيلي رفض استقالة أي موظف فلسطيني، تحت ذريعة الحاجة، وعندها ماذا سيكون الأمر... منع قبول الترشح لفقدان أحد أركانه التي وضعها قانون قراقوش الجديد.

وبين الضفة والقطاع، هناك المئات من موظفي مؤسسات أجنبية ومصرفية، وعليه الاستقالة أيضا رهن برغبة مسؤولي تلك المؤسسات الأجنبية، أو المصرفية وغيرها...

التفاصيل الوظيفية أكثر تعقيدا، من حصرها بما ورد، ولكن جوهر الأمر هو أن القانون بات سيفا على رقبة المواطن الموظف، وكأن الحق انتقل من قانون عام الى قانون أمني خاص.



كيف يمكن لقوى وشخصيات ومؤسسات قانونية أن ترحب بتلك التعديلات وهي تحمل نصا "امنيا" يمنع الحق ضمن شرطية لا سابق لها...كيف يمكن للجنة الانتخابات المفترض أنها أحد أدوات ترسيخ البعد الديمقراطي، ان تمرر هكذا مادة بوليسية عبر قانون يحد من الممارسة الديمقراطية.

هل الفصائل (حماس خارجها لأن لها مصلحة بالقرقوشية الجديدة) التي رحبت بتلك التعديلات تدرك أنها أصبحت شريك موضوعي بما حملته من مساس بجوهر العملية الديمقراطية، وأنها منحت الأمن سلطة فوق ما له من سلطة واقعية، وهي ستصبح أحد ضحايا تلك التعديلات.

هل حقا تلك الفصائل والمؤسسات وقبلهما حكومتي المصيبة الوطنية في الضفة وقطاع غزة، يمكن أن يكونوا أمناء على مستقبل قضية، وهل هناك شرعية وطنية لأي جسم منتخب وفقا لقانون قراقوش الجديد...

الكارثة أن تلك "الأجسام" لا تترك جملة دون أن تدعي حرصها على المصلحة العليا وحق المواطن...ويبدو أن "الحق" في ثقافتهم هو أن يصبح الفلسطيني ترسا في آلة الكذب اللامتناهي في ما تقول.

ملاحظة: الصهيوني فريدمان السفير الأمريكي المنقلع، أصدر شهادة أسماها "مدينة داوود" في القدس...هل فصائل النكبة تدرك خطورة ذلك المشروع، أم أن بحثها عن تقاسم لبقايا الوطن أكثر أهمية...!؟

تنويه خاص: بعض أبناء حركة فتح بدأوا يهتمون بصوت عال عن رفضهم لسلوك قيادتهم نحو "تشاركية حماس"، واستمرار فرض العقوبات على أهل غزة...همهمة تعكس مخاوف أن القادم أكثر ظلامية مما كان...بدها سمع!

## قرار عنصري لن يسقط الجريمة ..جنين جنين مثلاً!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا بعد 17 عاما، قررت محكمة في دولة الكيان بمنع فيلم "جنين جنين"، الذي كان "شاهدا" على أحد أبرز جرائم جيش الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، خلال الغزوة العدوانية التي قام بها تحالف باراك – شارون ضد السلطة الوطنية من 2000 حتى 2004، لتدميرها وخلق وقائع سياسية جديدة تمهيدا لفرض "المشروع التهودي" بعد أن تمكنوا من اغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات.

القرار "القضائي" الصادر هو تكثيف للعنصرية السائدة فيما تسميه الطغمة الفاشية بـ "دولة اليهود"، لحرمان أصحاب الأرض الأصليين من حقوقهم القومية يمثلون (20%)، تحت بند أنها ليست دولة لساكنيها، بل دولة لليهود فقط.

المحكمة العنصرية، لم تكف بمنع الفيلم – الشهادة، بل أمرت بمصادرة جميع نسخ فيلم "جنين جنين"، وإلزام مخرجه محمد بكري من فلسطيني 48، بدفع تعويض قدره 175 ألف شيكل (55 ألف دولار)، للمدعي، وقالت المحكمة في قرارها إن مخرج "جنين جنين" لم يلتزم بالحقيقة في فيلمه، وعرض أحداثا مروعة، تحت غطاء "فيلم وثائقي".

كما ألزمت المحكمة بكري بتحمل المصاريف القانونية التي تقدر بمبلغ 50 ألف شيكل (نحو 16 ألف دولار).

قرار حاول مصادر "الذاكرة الفيلمية"، وقد تنجح بذلك نسبيا، لكنها بالقطع لن تتمكن من مصادرة "الذاكرة الحقيقية" لجرائم الحرب التي حدثت خلال تلك "الغزوة العدوانية"، وعل القرار يفتح باب النقاش ثانية حول الحقيقة التي أريد لها أن تصدر بقرار "قضائي" ترضية للمجرمين مرتكبي مجزرة جنين المخيم والمدينة.

قرار المحكمة العنصري، يجب ان يتحول قوة دفع جديدة، ليس بإعادة توزيع الفيلم وعرضه في دور السينما فلسطينيا وعربيا، بل أن يعاد البث في وسائل الإعلام كافة، عبر حملة تقودها وزارة الثقافة والإعلام في السلطة الفلسطينية،

وكذلك الجامعة العربية خاصة قسم فلسطين فيها، كجزء من الرد على العنصرية أولاً، وإعادة بث الحقيقة التي حاولت دولة الكيان، وبعض أطراف محلية التواطؤ معها، لحصار الوثيقة الأهم لتسجيل أحد جرائم العصر الحديث، تضاف للسجل الطويل لجرائم دولة الاحتلال.

المعركة على الفيلم الوثائقي، ليست فنية بالمعنى العام، بل هي معركة وطنية فلسطينية، تعيد الاعتبار لفتح سجل الجريمة الكبير منذ العام 1948 وحتى تاريخه، سجل لا يتوقف ما دام العقاب لم يصل بعد، ولعل الخارجية الفلسطينية، التي تتحدث أنها تواصل بحث تقديم الشهادات للمحكمة الجنائية الدولية، حول جرائم دولة الكيان، تعيد استخدام قرار المحكمة العنصري لتنشيط ذاكرة الملاحقة – المطاردة لمجرمي الحرب.

ربما تصاب السلطة الفلسطينية ببعض الارتعاش من القيام بما يجب القيام به، تحسبا لغضب أمريكي أو غضب الأمن الإسرائيلي، لكن ذلك لن يعيق ابدا القيام بحملة وطنية لدعم الفيلم بكل سبل الدعم، وهناك من الوسائل ما يمكنها كسر الحصار.

لعل القرار يعيد تحريك مياه أصابها "وسن"، ويفتح الباب للرواية الفلسطينية التي تعمل دولة الكيان، وبعض أطراف محلية لطمسها بروايات خاصة بديلة...

ليكن فيلم "جنين جنين" قوة فعل ثقافي – فني لمطاردة العنصرية الصهيونية – والإسرائيلية في آن.

ملاحظة: يصل الاستخفاف الى الحد الأقصى عندما يقول أحدهم من الحركة الإخوانية حماس، أن هدفهم من المشاركة في انتخابات تدوير الحكم الذاتي هو العودة والتحرير... كان شعارهم وسبقي "التضليل والكذب هو الحل"!

تنويه خاص: الرئيس محمود عباس أصدر قرارا بقانون عدل بموجبه قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.. الغريب لم ينشر شو هو التعديل.. كمان استخفاف نادر.. لك الصبر يا شعب طائر الفينيق!

## كي لا يصبح استخفاف البعض الفلسطيني "حق وطني"!

أمد/ كتب حسن عصفور/ عندما تسقط بعض الأطراف في مطب سياسي كبير، يفترض أنها تشير الى ما أصابها إكراها أو سوء تقدير عما فعلت، لكن البعض الفلسطيني، وخاصة حركة حماس تلجأ لفعل تضليلي غريب، بل أنها تعمل لتبرير "الجرم السياسي"، وتعيد تصديره كـ "فعل وطني".

دون العودة الى مسارها الطويل منذ انطلاقتها الانقسامية / كبديل أو بديل مواز نهاية 1987، ورفضها أن تكون جزءا من "الإطار الوطني التمثيلي"، فالتركيز سيكون على آخر ما أنتجته أدواتها من فعل التضليل السياسي العام.

قبل أيام، نشرت حماس، تصريحات لشخصية قيادية فيها، يعلن أن الهدف الرئيسي للحركة الإسلامية من المشاركة في "الانتخابات القادمة" (بعد تقديم تنازلاتها بطلب قطري)، هو استعادة برنامج "التحرير والعودة"، والحقيقة كان من الممكن لأي عاقل أن يعتبره كلاما مزورا هدفه تشويه حماس، فتلك عبارة لا يمكن لطفل يحبو في عالم السياسة أن يقولها، فهي تحمل كل أشكال "الدجل" و"والاستهبال"، لو نشرت عل غير مواقع حمساوية، وقامت بتوزيعها بـ "بفخر سياسي".

كيف يمكن أن يخرج مثل هذا المسؤول بتلك "الخفة السياسية"، وكل الانتخابات التي يتم الحديث عنها، حدودها عمليا 40% من الضفة وقطاع غزة وبعض مناطق ج، دون القدس، وهدفها المباشر إعادة تدوير سلطة الحكم الذاتي ناقص كثيرا عما كانت ما قبل 2000.

حماس أعلنت موافقتها على أهداف الانتخابات، وهي ركيزة مباشرة في تدويرها ضد الطلب الأمريكي الإسرائيلي، وتساوقت بلا شروط معها، فأين هو برنامج العودة والتحرير الذي يتحدث ذاك الشخص "القيادي" عنها، هل يقصد مثلا فتح الباب لعودة أبناء قطاع غزة المهجرين الى الضفة بعد الانقلاب الأسود يونيو 2007، هروبا من جرائم بلا حدود، أم عودة بعض سكان منطقة ب الى منطقة ج، وهل التحرير هو أن يعيد رسم الحدود بين مناطق السلطة... أي تحرير وعودة والقدس ذاتها خارج ذلك المسلسل الانتخابي، عبر مناورة القائمة الواحدة.

من حق حماس المشاركة كما تريد وكيفما تريد، فهي كما استجابت لطلب أمريكي إسرائيلي عبر قطر للمشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي عام 2006، ثم خرجت لتدعي كذبا انها ضد أوسلو، وهي تشكل حكومة ضمنها، وتستفيد من كل ما بها امتيازات، تعود لذات الكذبة السياسية.

لو أن الصدق هو القاعدة، لامتلكت قيادة الحركة الإسلامية، شجاعة سياسية وتحدث لماذا وافقت على التالي، ولماذا توافق على انتخابات لسلطة فقدت كثيرا مما كانت عليه في اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو).

لو حقا ان حماس ضد سلطة أوسلو، وضد برنامجها، لتعلن من الآن، انها لو فازت بأغلبية برلمانية، ستقوم فوراً بفك الارتباط بدولة الاحتلال بكل أشكاله، وتعلن قيام "دولة / سلطة" خارج أي تنسيق أو علاقة مع إسرائيل، وأن السلطة الجديدة هي سلطة وطنية فلسطينية، تتقارب مع دولة فلسطين وفق قرار 67 / 19 لعام 2012.

وقبل ذلك، لتعلن حماس أنها لن تشارك في أي انتخابات تستثنى القدس من المشاركة الكاملة في الانتخابات وفقا لشروط انتخابات 1996، حيث هي القاعدة التي حكمت المعادلة الانتخابية في حينه.

لو حقا أن حماس تبحث تحريرا وعودة، لتعلن برنامجها الكامل الانتخابي من الآن، وشرطية المشاركة العامة للشعب الفلسطيني، ضفة وقطاع وقدس، والحق في الدعاية الانتخابية دون مساس بها، وأيضا وفقا لما كان عام 1996، أي شروط "سلطة أوسلو الانتخابية".

غير ذلك فالأفضل لها أن تعلن الحقيقة بعجزها عن التغيير، وعدم قدرتها على رفض الواقع لاعتبارات كما قال عنها أحد حلفاء حماس من فصيل إسلاموي، انها تعرضت لـ "ضغوط" تركية وقطرية وغيرها.. وليس كما قال قيادي بارز منها أنها تشارك لمصلحة وطنية، فاي كذب سياسي يكمن في هذه العبارة يا أنت... هل سلطة مقاصة جدا عن سلطة ما قبل 2000 باتت "مصلحة وطنية".. أي تضليل تختزنه ف تلك العبارة...

كفاكم استخفاف بالشعب... فلا تصنعوا من الخفة السياسية "حقا وطنيا"... كفى وعيب في آن!

ملاحظة: مجزرة القوانين القضائية لن تمر مروراً هادئاً.. السؤال هل سيكون لها أثر ما على مسار الانتخابات... هل تقبل القوى غير فتح أن تكون جزءاً منها.. المسألة قيد المتابعة.. لكن المؤكد أنها لن تمر بسلاسة أبداً!

تنويه خاص: بيان منظمة "بتسليم" الذي اعتبر إسرائيل دولة فصل عنصري يجب أن يتحول الى "وثيقة" توزع بكل اللغات، وترسل الى الأمم المتحدة، وكل مؤسساتها الفرعية خاصة المحكمة الجنائية الدولية.. وثيقة تاريخية في المعركة الكبرى!

### ماذا لو فشل لقاء القاهرة الفصائلي...!؟

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلن الرئيس محمود عباس مراسيمه الانتخابية الثلاثة، وموافقة حماس وغالبية الفصائل عليها، دون أي تعديل، مع بعض تحفظات "إعلامية"، أصبحت تلك القاعدة الرئيسية للحوار الذي سيتم في القاهرة.

وفجأة بدأ الحديث، خاصة من قبل حماس عن بعض "شروط" ترتبط بمخرجات اللقاء الفصائلي القادم، وحمل بعض رسائلها "تهديداً" ما دون توضيح لمغزاه، متعلق بمسألة مرشح الرئاسة، ولاحقاً شرطاً مضافاً أن المشاركة في الانتخابات مرتبطة بنتائج اللقاء.

حماس، دون غيرها تحدثت عن الاشتراط اللاحق، وليس السابق، أي تذهب الى اللقاء الفصائلي وستبدأ عملية "المساومة" وفقاً لبعض "شروطها الخاصة"، اعتقاداً أن هناك فرصة لحصار حركة فتح التي ستبدو حريصة بعدم افشال اللقاء، خاصة وأنه في مصر بما لها من ثقل قد لا يسمح بعدم الاتفاق.

وبعيداً، عن "سذاجة" التفكير أن المكان سيفرض النتائج، فإن حركة فتح (م7) التي ستأتي محصنة بقرارات ومراسيم الرئيس عباس لن يتراجع هنا، ولديها

سلاح مضاف لم تحسب الحركة الإسلامية حسابها جيدا، هو انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني، الذي يملك صلاحيات "المجلس الوطني"، يمكن ان يحدد مسار سياسي جديد، دون أي انتظار لرغبة حماس الانتخابية.

"اللقاء الفصائلي" في القاهرة ليس أبدا للوصول الى "توافق وطني عام"، ما لم تقرر مراسيم الرئيس وقراراته، وتلك هي الحالة المفتاحية لما سيكون، ولعل القضية التي يمكن أن تناور بها حركة فتح (م7)، محكمة الانتخابات حيث يمكنها ان تقدم "تسهيلات ما"، ترضي "غرور" البعض الحزبي، لكنها لن تمس جوهر القرارات الصادرة، خاصة وأن الوقت يعمل لصالح الرئيس عباس.

دون فتح "ألم نقل لكم" لا تذهبوا قبل تحديد إطار الاتفاق الأولي، وبحث القرارات والمراسيم قبل الذهاب، فتلك مسألة لا تجدي كثيرا، سوى أنها تكشف "ضعف" البنية الفكرية – السياسية لمن وافق على "منتج الرئيس المراسيمي"، ثم يريد أن يبحث تعديلها بشكل ما.

ولذا القضية الأهم التي يجب التركيز عليها بحث الاحتمالات كافة، نجاح اللقاء، وبالتالي ما يجب أن يكون يصبح معلوما الذهاب لتنفيذ مخرجات التوافق، من بينها الانتخابات بفروعها المختلفة، مع توفير كل ما يحيط بها من ضمانات حقيقية، وما يتعلق بها وبالمرشحين، خاصة بعد التهديد الصريح بلسان الرئيس عباس بقتل من يفكر الترشح خارج القائمة الرسمية لحركته، ومسألة الانتخابات في القدس وهل يكفي الهروب نحو الاستسلام للموقف الإسرائيلي.

ولكن، ماذا سيكون لو افترضنا عدم نجاح اللقاء الفصائلي، والتطورات التي ترتبط بالفشل، وأثرها العام على المشهد الفلسطيني.

مبدئيا سيكون خيارات حماس أضيق كثيرا من خيارات فتح (م7)، حيث لا تملك سوى استمرار الانقسام، مع تصعيد حاد في حملة الاتهامات المتبادلة، مع ترافق حملة اعتقالات غير مسبوقه لأنصار كل منهما... وقد تعمل دولة الكيان على تغذية هذا الخيار بكل ما لها من قوة أمنية – إعلامية، كونه الأنسب لها لخدمة مشروعها التهويدي.

ولكن، يملك الرئيس عباس وفتح (م7)، خيارات أوسع مما لدى حماس، ومنها:

انتزاع قرار من المجلس المركزي، الذي سيعقد بعد اللقاء الفصائلي (كان الأفضل أن يكون قبله)، يدعم خيار اعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، والتفكير بتشكيل برلمان لها، او وفق مقترح حزب الشعب، مجلس تأسيسي، يكون بمثابة برلمان الدولة ينتخب الحكومة ويشرع عن منصب الرئيس.

اجراء الانتخابات بمن حضر، مشاركة وترشيحا، خاصة وأن الضفة والقدس وقطاع غزة باتت دائرة انتخابية واحدة، والقوائم مغلقة، ولا يشترط القانون نسبة محددة للمشاركة الانتخابية، وهو "خيار ديمقراطي" وقانوني تماما، ولكنه ليس توافقي، ولكن ذلك لا يمنع تنفيذه أبدا.

البحث عن تمديد فترة المراسيم الانتخابية، الى حين آخر.

تلك بعض مما سيكون، وبالتأكيد لن تخرج حماس رابحة أبدا، بل سيزيدها "عزلة" أمام الشعب الفلسطيني لو رفضت، في ظل مشهد من التطورات الإقليمية والدولية متعاكسة مع مناوراتها السابقة.

هل يمكن التفكير العملي بتأجيل اللقاء والتفكير ببحث بعض المختلف عليه وجسر الفجوات، كخيار يمكن اعتباره "حصار الضرر الكبير"، ام يدار الظهر وليكن ما يكن من نتائج، دون حسابات سياسية لآثارها على القضية الوطنية.

لا زال هناك وقت وأن كان أضيق من حدقة العين... لكن يجب المغامرة قبل الندم، يوم لا ينفع ابدا!

ملاحظة: طرفي الانقسام فتحا باب "الرشوة" المالية مبكرا عبر قناة الرواتب... صحيح يمكن ان يربحا بعض الناس بها.. ولكن من المؤكد لن يربحا كل الناس... مع أن الرشوة حرام.. لكن المصلحة فوق "الحلال"!

تنويه خاص: جيد أن يتصل موظف في الخارجية الأمريكية بمسؤولين في السلطة الفلسطينية.. لكن كان الأكثر أهمية ان يكون الاتصال مع الرئيس او وزير الخارجية... تدني مستوى المتصل مش مريح صراحة!



## معادلة حماس: ترشيح عباس للرئاسة مقابل المحكمة الدستورية!

كتب حسن عصفور/ سنترك الصمت المفاجئ الذي أصاب غالبية الفصائل الفلسطينية، في الآونة الأخيرة، وكأن ما يحدث لم يعد يعني لها أمرا، فما يثير هو خطاب الرئيس محمود في المجلس الثوري لحركة فتح يوم الثلاثاء 26 يناير، والذي أكد خلاله أنه لا يقيم وزنا للاعتراضات التي عبرت عنها بعض القوى السياسية والنقابية. وخطاب حركة حماس، من خلال عضو مكتبها السياسي خليل الحية يوم الخميس 28 يناير، والذي أكد الذهاب الى القاهرة، تحت "شروط الرئيس" وهناك ستتم مناقشة ما هو تباين.

خطاب الرئيس عباس أكد بوضوح تام، انه الطرف "المتحكم" تماما في مسار العملية الانتخابية، وهو من حدد شروطها وقواعدها، والذهاب الى القاهرة لإتمام "الإجراءات" المكملة لها، وليس بحثا في القواعد التي حددتها المراسيم الانتخابية، التي شرعنت كل قرارات سابقة، بما فيها "حل التشريعي المنتخب" بكل ما أحاط به من لغط ورفض، بل وممارسة هزلية لبعض النواب كأنهم "التشريعي" بكامل هيئته.

كما أن قرارات القضاء، وفقا لخطاب الرئيس عباس ومكالمته مع الرئيس المعين للمجلس، أصبحت "دستورية"، ولن يتم التراجع عنها، بكل ما تضمنته من خروقات فتحت "ضجة قانونية" لم تنته بعد.

خطاب الحية، نيابة عن حماس، كشف أن حركته كانت على علم ببعض ما جاء في المراسيم وتوافق عليها (لم يحددها)، وتمنى على فتح أن تعيد النظر في بعض القرارات الأخرى، وأن تستمع لمطالب المحامين، وهنا اللغة تكشف أن تلك لن تكون قضايا تفجيرية في لقاء القاهرة.

ولكن، القضية التي توقف أمامها الحية، بوضوح، المحكمة الدستورية، واحتلت مكانة بارزة في خطابه كونها مسألة خلافية، وستكون على طاولة البحث في اللقاء القادم، الى جانب قضايا أخرى كمحكمة الانتخابات والمجلس الوطني.

حماس، عبر خطاب الحية، وضعت "متفجرة صغيرة" حول قضية الانتخابات الرئاسية بوضعها "شرط التوافق الوطني" على شخصية المرشح وبشروط تبدو كأنها لا تتوافق مع وضع الرئيس محمود عباس.

معادلة جديدة لحماس، (الرئيس مقابل المحكمة الدستورية)، وتلك هي القضية الأبرز التي تعتقد حماس أنها تمتلكها لفرض بعض شروطها على حركة فتح، أو بمعنى آخر حركة ابتزاز سياسي صريح.

حماس عبر المعادلة الجديدة تعتقد أنها تهدد فتح (م7)، ومرشحها المفترض، بأن خياراتها مفتوحة، أما تتقدم بمرشحها الخاص، أو تدعم مرشح آخر مع ما يقال عن إمكانية تقدم القيادي الفلسطيني الأسير مروان البرغوثي، ما يربك كليا المشهد الانتخابي، بل يعتبره البعض الترشيح الأخطر على الرئيس عباس.

حماس لم تملك أوراقا كثيرا للضغط على الرئيس عباس وحركة فتح للتراجع عما هو غير قانوني، وكانت مجبرة على الموافقة لاعتبارات علاقتها غير الفلسطينية، خاصة وأن مصلحتها باتت رهينة بشكل كبير لتلك العلاقات، ولم تعد قادرة على الرفض، فلجأت الى تلك "المعادلة الشرطية".

وسواء جاءت معها ضمن دراسة وتحليل لتفخيخ لقاء القاهرة، او هي الصدفة لا أكثر، لكنها بالتأكيد وضعت المتفجرة الأهم على طاولة البحث في لقاء القاهرة القادم، تهديد صريح جدا، لا تأييد لعباس كمرشح للرئاسة دون التراجع عن المحكمة الدستورية وتشكيل محكمة انتخابات متفق عليها.

المسألة ليست ثانوية، وربما تكون هي "عقدة العقد" في اللقاء القادم، كون فتح ورئيسها يدركون مخاطر عدم توافقهم مع حماس على مرشح رئاسي، ولن يكون الأمر "سلسا" فيما لو رفضت الحركة الإسلامية ذلك، ومن سيكون المستفيد الأول، خاصة وأن بعض فصائل منظمة التحرير قد لا تمنح التأييد للرئيس عباس لأسباب متعددة.

فتح التي اعتقدت أنها كسرت "غطرسة حماس"، قد تكون هي في "ورطة غير محسوبة"، ولذا ستفكر مليا بين خيارات متعددة، وكل منها سيبرزها حركة منهزمة أمام ضغط حماس أو بالأدق ابتزازها بورقة الانتخابات الرئاسية...

السؤال هل تكمل فتح مناورة الانتخابات وتقدم الثمن لحماس، ام هناك أوراق بيدها يمكن أن تقلب الطاولة كلياً وتذهب الى خيارات أخرى... تلك مسألة تستحق قراءة أخرى!

ملاحظة: صحيفة عبرية تقول أنه تم شراء صمت حماس بعدم قيامها بأي شكل من اشكال "المقاومة" منذ أشهر بأموال قطرية...كلام معلوم لكل فلسطيني لكنه مجرح ومجرح..طيب ليش الآن حكو..معقول مرتبطة بالانتخابات؟

تنويه خاص: عودة المال الأمريكي للأرضي الفلسطيني عبر قناة "المنظمات الأهلية" قد يكون البديل العملي للدعم الرسمي المكبل بقانون مانع...شكله "اللعب" حيصير مستحدث خالص!

### **مكانة القدس في المسلسل الانتخابي ..ملامح سياسية مستقبلية!**

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير من "أسرار" يمكن الحديث عنها في الانتخابات القادمة، حيث بات واضحاً تماماً، انها تهدف الى المضي في تعزيز الحالة "الكيانية" القائمة في بعض الضفة وقطاع غزة، دون ضمانات لإعادة الحالة التواصلية جغرافياً – سياسياً بينهما، وبشروط أقل كثيراً مما كانت عليه السلطة الفلسطينية حتى عام 2000، قبل أن تبدأ دولة الكيان في غزوتها العدوانية بعد قمة كمب ديفيد لتدمير أسس "الكيانية المستقلة"، وترسيخ قواعد الفصل بين جناحيها.

الهدف السياسي لانتخابات 2021 محدد الأركان، وخطوة سياسية انتكاسية للمشروع الوطني الفلسطيني العام، وتحمل مخاطر تفوق ما كانت عليه انتخابات 2006، وستكرس حالة من الردة في عدة عناوين، يمكن أن تستخدم لاحقاً لفرض ملامح "الحل الممكن" للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، باعتبارها وقائع تم الموافقة من قبل "الرسمية الفلسطينية"، وليست كما يعتقد بعض "مستحدثي العمل السياسي"، بأنها خطوات تيسيرية لفعل انتخابي.

كان الاعتقاد، ان تذهب الرسمية الفلسطينية لاستغلال الرغبة الدولية، وخاصة الأمريكية للعملية الانتخابية لوضع قواعد تعزز من التمثيل الوطني، وليس عكس ذلك، بتقديم تنازلات تنال من جوهر الاستقلالية الوطنية، ويبدو أن البعض غير مدرك لقيمة العنصر الفلسطيني في معادلة الحل القادم.

ومن أبرز القضايا التي كان يجب أن تكون "شرطا فلسطينيا" لانتخابات جديدة، بعد التنازل الجوهرى عن إعلان الدولة وتمير تدوير "سلطة الحكم الذاتي" المستحدثة، موضوع القدس، بما تحمله من دلالة سياسية لمكانتها في المرحلة المقبلة، لو وافقت الرسمية الفلسطينية على إخراجها من العملية الانتخابية، والبحث عن مخارج تتساقط والطلب الأمريكي - الإسرائيلي، بما لا يسمح للقدس المشاركة العملية، تصويتا ونشاطا في المدينة وليس خارجه، سواء تصويت الكتروني أو الاختباء خلف "الدائرة الواحدة".

والإشارة الى "الدائرة الواحدة" للضفة وقطاع غزة، وبينها القدس لا يمكن له أن يلغي الحق بالتصويت في المدينة، بفتح مكاتب الاقتراع والقيام بحملة انتخابية داخلها وبلداتها كما كان في انتخابات 1996، والعمل لإعادة الاعتبار للحضور الفلسطيني في المدينة، بحد أدنى كما كان قبل عام 2000.

كان بالإمكان، فرض واقع يمنح مشاركة أهل العاصمة القادمة لدولة فلسطين بما يتلاءم وخصوصيتها الوطنية، وتلك مسألة جوهرية لا يمكن القفز عليها، وكان بالإمكان خلق جبهة عربية داعمة لها، نظرا لمكانتها الرمزية سياسيا ودينيا، ومن خلال آلية التنسيق العربي.

أما أن تسارع الرسمية الفلسطينية للتجاوب مع "شرط إسرائيلي"، واللجوء الى عملية تضليل سياسي تحت "نقاب الدائرة الواحدة" دون شروط، فتلك هي المصيبة التي سيفوق ثمنها ما يعتقد من سارع بالتنازل عن حق وطني، وستخلق واقع انتكاسي كبير للوجود الفلسطيني في القدس سيحدد ملامح المدينة مستقبلا وفقا لتلك الحالة الانتخابية.

قبل فوات الأوان، يجب حصار مسألة تقديم القدس هدية سياسية في السوق الانتخابي عبر "خدعة الدائرة الواحدة الكبرى"!

ملاحظة: النائب العام في دولة الكيان يدرس منع نتتياهو من القيام بأي تعيينات لمناصب رئيسية خلال الفترة الانتخابية... طيب معقول نفس الأمر يكون في السلطة بالصفة... طبعا غرة برة الحسبة لأنها في حالة خطف!

تنويه خاص: هل مشاركة الحركات والفصائل يعتبر قانوني دون أن تكون مسجلة رسميا وفقا للقانون.. أم هاي صارت عرف أقوى من النص... سؤال فني متأخر 16 سنة!

### نتتياهو الفاسد المتسول...!

كتب حسن عصفور / متابعة للمشهد الإسرائيلي بمختلف مكوناته، نجد أن رئيس الوزراء نتتياهو يحتل مكانة بارزة في زاوياه، كانت حزبية، سياسية أو جنائية حيث تحتل صورته المكان الأبرز في البعد الجنائي، بعد أن قامت النيابة العامة في إسرائيل بتعديل قائمة الاتهامات الخاصة به وعائلته.

وبات ملف فساده واستغلال نفوذه لحسابات خاصة - شخصية، علامة بارزة في الإعلام العبري، من يقف معه مدافعا، يقل عددهم يوما بعد الآخر، ومن يرويه "لص كبير" بمنصب رئيس حكومة، يجب أن يرسل الى السجن فورا، وعددهم يتكاثر بسرعة كبيرة، جمهورا وسياسيين، من اليمين المتطرف واليمين و"اليسار" بأشكاله المختلفة، اتفاق عام أن الموقع الطبيعي لنتتياهو يجب أن يكون زنزانة معتقل على كمية "جرائم" فاقت كل من سبقه في المنصب الحكومي الأول.

فساد نتتياهو، بلا حدود، وبات يدرك جيدا، أن نهايته السياسية هي الطريق المستقيم لبداية حياته الجنائية، معتقلا بكم من التهم والملفات قد تبقى طويلا وراء القضبان، ليدفع الثمن المطلوب لفساد من طراز فريد.

نتتياهو، لن يرفع الراية البيضاء بتلك السهولة التي يتم بها كشف فساده العميق، فأخذ يبحث عن "طاقة نجاه" من مصير ظلامي ينتظره، فذهب الى الوسط

اللسطيني العربي، واكتشف أن "جابتونسكي" المثل الأعلى لليمين العنصري، طالب بمنح "اللسطينيين" حقوقا في إسرائيل، وسيعمل على المضي بخطاه، وفي حال فوزه سيعين وزير "عربي" في حكومته لو قدر له النجاح.

ذهاب نتتياهو الى الفلسطينيين في إسرائيل، كشف للمخزون الانتهازي الذي يملكه هذا العنصري الأصيل، والذي أعلن بكل صراحة، انهم لا يملكون أي حقوق قومية، وما لهم ليس سوى "حقوق إنسانية".

ولأن الغطرسة الشخصية السياسية هي ما يحرك العنصري الأبرز نتتياهو، يعتقد أن تلك "المكذبة الجديدة" يمكنها أن تخدع الفلسطينيين في إسرائيل، وكأن تعيين وزير منهم يمثل "انقلابا ثوريا"، متجاهلا أن ذلك منصب سبق لعدد من فلسطيني الداخل شغله، بل أن أحد دروز الليكود، وهو يميني أكثر من نتتياهو شغل منصب وزراي، ولكنه لا يرى في دروز فلسطين أنهم جزء من الشعب الفلسطيني، في عنصرية خاصة.

يرفض غالبية فلسطيني 48 "مكذبة زيارات نتتياهو" للمناطق العربية، بدأت بأم الفحم، ويرونها حركة مبتذلة من جوانبها كافة، ولن تخدع من عانى كثيرا من عنصرية الليكود حكما وحكومات وممارسات، فاقت كثيرا حكومات أخرى، رغم وجود بعض تيار إسلاموي يعمل على تنسيق ذلك النشاط، انتظارا لـ "جائزة نتتياهو" بأن يكون من بينهم وزيرا، كسابقة سياسية في دولة الكيان.

ولكن، لـ "مكذبة نتتياهو" الجديدة، وجه آخر، انه يقر للمرة الأولى في حياته السياسية – الحزبية بقيمة الصوت الفلسطيني، والقدرة التأثيرية على مسار الخريطة السياسية في إسرائيل، ليس من خلال "القائمة المشتركة"، ولجنة المتابعة العليا بصفتهم التمثيلية لفلسطيني 48، بل عموم الحضور الفلسطيني في إسرائيل، وتلك ميزة يجب الاستفادة منها، كيف أن "العنصري الكبير" وريث جابوتنسكي مؤسس "حركة بيتار" الإرهابية، بدأ يتوسل الى أهل الأرض الأصليين، عبر مسلسل اغراءات علمهم يقدمون لهم "حبل النجاة"...!

توسل سياسي بات عنوانا لمشهد عام في إسرائيل، فعل سيترك أثره على المستقبل القادم، والرسالة الواضحة أن أصل الرواية لن تنتهي بسن قوانين

عنصرية، ومنها ما يسمى "قانون القومية"، وأن القوة التصويتية الفلسطينية تقترب من أن تكون حاسمة في رسم المشهد المستقبلي.

في عام 1993، حسم نواب فلسطينيين عرب تصويت لصالح اتفاق أوسلو مع رابين ضد تكتل يميني ويميني متطرف رافض لتلك الاتفاقات، التي اعتبروها "كارثة" وخيانة للفكر الصهيوني، وهو ذات موقف بعض الإسلامويين في فلسطين والدول العربية.

نتنياهو من فاسد الى متوسل يكتب نهايته بأحرف من فحم أسود...وتلك ما يستحقها، وما ينتظرها شعب فلسطين!

ملاحظة: حاول حسن نصرالله أن يعدل السقطة الكبرى لمسؤول إيراني حول لبنان وغزة مدعيا أنها محرفة...الصحيح كان كلام نصر الله هو المحرف... غضب عون والكاظمي أربكهم فلجأوا لكذبة التحريف...!

تنويه خاص: لو صح خبر عدم دعوة لاعبي قطاع غزة الى تحضيرات المنتخب الأولمبي دون سبب واضح، نكون أمام حالة انفصالية جديدة...سارعوا في تداركها قبل أن تصبح "شبهة وطنية" لفاعلها !

### **هل تكتمل مفاجآت الرئيس عباس السياسية في "المركزي"!**

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن أي ملاحظات نقدية على سلوك الرئيس محمود عباس، وارتعاشاته السياسية التي أضاعت كثيرا مما كان يجب أن يكون، تعديلا جذريا في الواقع الوطني، لكنه تمكن خلال الـ 100 ساعة الأخيرة، ان يقلب المشهد السياسي رأسا على عقب ليتحكم بالمسار وفقا لرغباته، دون غيره، ويضع الفصائل كافة في موقع اللهاث، ولا تملك سوى ان تقول له نعم، (باستثناء حزب الشعب).

أحدث الرئيس عباس "مجزرة قضائية"، أتبعها بتعديل دستوري جوهرى، وفقا لما يراه، بعيدا عن أي مؤسسة، بل وتجاوز كل ما له علاقة بالقانون فيما يتعلق

بالانتخابات ومنصب رئيس دولة دون إعلان دولة، ودون أن يترك وقتا لهم، أصدر مراسيم الانتخابات التشريعية، الرئاسية والمجلس الوطني.

ولم تملك غالبية القوى سوى الترحيب بتلك المراسيم، التي كرست قبول ما سبقها من قرارات غير دستورية، ليصبح الأمر واقعا من الصعب، بل بات من المستحيل تعديله، أي كان الصراخ الفصائلي لاحقا، لو تذكر بعضهم أنه وقع في "مصيدة" نصبها الرئيس عباس تحت مظلة "الديمقراطية" الغائبة" لإنتاج سلطة بلا سلطة.

موضوعيا، يمكن اعتبار الرئيس عباس وحده دون غيره، وبلا فصيله فتح، هو الفائز في المعركة الأخيرة، فرض منهجه الفردي بلا منازع، وبرضا خصمه السياسي الرئيسي حركة حماس الإسلامية، وأدخلها في "نفق تيه سياسي" قد لا تنجو منه، وكأنه انتقم من انقلاب 2007 ولكن بعد 13 عاما، ولن تفيد كثيرا خطابات "الحرص" و"المصلحة" التي تدعيها قوى لم تقدم للمصلحة الوطنية سوى الخدمة الأكبر للمشروع لتهويدي عبر الفعل الانقسامي.

السؤال الذي يجب أن يقفز مبكرا، هل تتوقف "مفاجآت الرئيس عباس" عند حدود ما أصدر من قرارات غير دستورية، مغلفة بمرسوم ديمقراطي، أم لا زال في جعبته بقية، قد تحدث انقلابا جذريا في الخريطة السياسية، بل والمشهد بكامله...!

وفقا لما هو معطن، ستلتقي قيادات الفصائل في القاهرة للموافقة على ما صدر، وترتيب بعض الإجراءات التنظيمية، وحل بعض "عقد مالية"، وبعد ذلك يفترض ان يعقد المجلس المركزي الفلسطيني (تقديرًا في فبراير)، بصفته الهيئة الأعلى في غياب المجلس الوطني، وأيضا لمناقشة كل ما صدر قرارات وقوانين، لمنحها "شرعية المنظمة" بصفتها اليد العليا "نظريا" في القرار الوطني العام.

وهنا، من الطبيعي أن يتم نقاش منصب رئيس الدولة الذي بات قرارا، وذلك سيفتح الباب للسؤال عن "الدولة" الغائبة"، ولماذا يتم حصر الأمر بمنصب الرئيس دون الدولة ذاتها، ما يؤدي موضوعيا الى بحث أمر "إعلان دولة فلسطين" وعليه لتكن الانتخابات لبرلمان الدولة، وليس لمجلس تشريعي يعيد تكريس سلطة حكم ذاتي منقوص جدا عما كان عليه الأمر من عام 1994 –



2000، ما يلحق الضرر الكبير بالمشروع الوطني، بل وخطر المساس بمكانة القدس.

وقد يجد اقتراح "إعلان الدولة" قبولا كبيرا، لتنتقل الانتخابات من تشريعي محدود المكانة السياسية الى برلمان دولة، وتصبح المعركة الوطنية أكثر شمولا، ولتفتح بابا جديدا في العلاقات القائمة مع الكيان، بل وتعيد الروح لبعض ملامح كفاحية في المواجهة المتأكلة منذ سنوات.

لو قرر المجلس المركزي ذلك، فذلك تعديلا جذريا على المراسيم، فماذا سيكون موقف حماس وتحالفها الذي رحب بقرارات الرئيس، هل يمكنها رفض إعلان دولة وانتخابات برلمان دولة، لو فعلت ذلك ستجد نفسها في موقف غير وطني، وجبهة واحدة مع العدو المحتل، الذي سيرفض حتما ذلك.

بل ورفض حماس سيقود حتما الى أنها تبحث "استمرار الارتباط بإسرائيل" ضمن صفقة سرية بينها والكيان عن طريق قنوات ليست مجهولة... وموافقة حماس على إعلان الدولة وانتخابات برلمانها، سيلغي انتخابات التشريعي المحدود.

ماذا سيكون المشهد، لو رفضت إسرائيل كليا إعلان الدولة وانتخابات البرلمان، هل يمكن العودة لانتخابات أدنى، او استمرار السلطة المنقوصة، بالتأكيد لا، وستعلن كل القوى أنها معركة مفتوحة، وتتجه بديلا إما لتشكيل "برلمان متفق عليه" أو تأجيل الأمر الى مرحلة لاحقة.

والنتيجة هي أن الرئيس عباس سيبقى هو "الشرعي الوحيد" كرئيس للدولة بعد مصادقة المجلس المركزي على التعديل، وترحيب الفصائل به، فيما تذهب القوى الى محطة الانتظار...

هل ستكون المفاجأة الكبرى هي تلك التي ستكون بعد المركزي... تلك هي المسألة المنتظرة!

"القانون لا يحمي المغفلين" نعم... وأيضاً لن ينقذ المتذاكين المعتقدين أنهم يمسون بناصية التاريخ، رغم أنهم على هامشه وعيا وارتباطا بوطن!

ملاحظة: من يتابع أفعال رئيسة مجلس النواب الأمريكي بيلوسي يشعر أنها "الصقر الأول" لتدمير الحزب الجمهوري عبر المتعطرس ترامب... الذكاء فعل إيجابي جدا دون أن يذهب الى الهوس!

تنويه خاص: أن يحصد الفاسد الفاشي نتنياهو بعض أصوات العرب بعد زيارة ناصرة المسيح والزياد، فتلك ردة يجب وقفها... قيادة العمل العليا عليها حصار "دلف" أصاب "المشتركة" بفعل إسلاموي قبل فوات الأوان.

### هل ينجح "نتنياهو" في خداع فلسطيني 48 كما خدع بعض العرب!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تمت أول عملية اختراق من اليمين الفاشي لجسد "القائمة المشتركة"، عبر توافق أحد أطرافها، الحركة الإسلامية، قام رئيس حكومة دولة الكيان ببني نتنياهو بعملية "التفاف" سريعة لمواصلة تلك العملية، بعد أن ضمن نسبيا موقف "الإسلامويين"، بزيارة الي عاصمة الجليل، مدينة الناصرة القلعة التي وقفت جدارا مانعا للتسلل الصهيوني، وكانت منتج قامات الوطنية والكفاح، ناصرة توفيق زياد، شهيد لقاء الخالد ياسر عرفات في 1994، بعد عودته من أريحا.

الاختراق الصهيوني الأخير، بشخص رئيس أخطر حزب سياسي إسرائيلي ضد الوطنية الفلسطينية وهويتها، ورمز الفاشية العنصرية المستحدثة، استمرارا لجابتونسكي، حقق "فوائد" سريعة وفق حركة استطلاعات الرأي، وقفز من 27 نائبا الى 31، 32 مقعدا، سيقال أن بعضها نتاج حملة مواجهة "كورونا"، رغم انه لم يدخل التطوير الملفت كي يحق تلك الزيادة المفاجئة.

لا يمكن التغافل أبدا، عن الأثر الذي تركته "مناورة" الفاسد السياسي نتنياهو نحو المجتمع العربي في الجليل والمثلث والنقب، وما أعلنه نحو مواجهة الجريمة المتنامية وعجز في وضع حد لها، وكأنها "خطة منظمة" لإجبار "الممثلين الفلسطينيين" في الـ 48 لتطويع الموقف نحو تساق غير منطقي، وبعيدا عن

نظرية "المؤامرة" فالجريمة النشطة جدا داخل الوسط الفلسطيني العربي، ليس نتاج "الجين القبلي" فحسب، كما تردد وسائل إعلام عبرية، بل هي جزء من آلية المعالجة الحكومية وأدواتها الأمنية.

أن يستغل نتنياهو، الجريمة، العنف وكورونا ليمرر مؤامرة "الخداع الكبير"، فتلك ما يستحق التفكير العميق من "قادة الجماهير العربية"، خاصة لجنة المتابعة العليا ورئيسها الصبور-الحكيم محمد بركة، لمحاصرة تلك المؤامرة قبل أن تصبح مرضا، يصعب علاجه، خاصة وأن "العليا" أثبتت قدرتها على تخطي كثيرا من مطبات وضعت في طريقها، سواء من أدوات تابعة لأمن الكيان، وأدوات مصابة بمرض الجهالة السياسية عبر تطرف فارغ كان دوما لخدمة العدو، بعيدا عن "نوايا أهله".

قد تكون المرحلة الراهنة تتسم بخطر كبير، وتعقيدات مفاجئة برزت لكن دوما هناك ما يمكن عمله، والتفكير بشمولية حول الخيارات، ليس بين الأفضل جدا أو الأفضل، بل بين الأسوأ والأقل سوءا، وتلك للأسف معضلة معقدة، تحتاج الى "حكمة سياسية معقدة" لكيفية منع الاختراق الصهيوني من تحقيق مآربه السياسية.

بالتأكيد، دوما هناك عقبات، ولم يكن تشكيل "لجنة المتابعة العليا"، أو "القائمة الانتخابية المشتركة" سلسلا كما يقرأ المتابع، بل جاءت نتاج "حصار أمراض مزمنة" بعضها تكويني في الثقافة العربية (الذاتية الكاذبة)، أو نتاج تحريض لقوى تريد طمس الهوية الفلسطينية ودور الجماهير في الداخل.

حصار "المؤامرة الصهيونية" المستحدثة لاختراق الجسد الفلسطيني، هي المهمة الكبرى في القادم السياسي، والعمل بكل السبل وتقديم ما يمكن تقديمه بين ربح وطني عام وربح فردي مصلحاني حزبي خاص.

ومبكرا على من يعيش وسط النار الصهيونية، وواجهها منذ عام 1948، أن يلتفت لما حدث من أكبر عملية "خداع صهيونية" بتسهيل أمريكي لدول عربية عبر ما يعرف باتفاقات التطبيع، التي يعتقد أهلها انها ستكون "خيرا وفيرا" لهم، ولذا تناسوا تاريخ تلك الحركة الأكثر فاشية في العصر الراهن.

الخداع ليس صفة لقادة تلك الحركة، بل هو جزء تكويني من فكرها، ومن يأمن جانبها عليه أن يستعد لدفع ثمن يفوق كثيرا ما يعتقد أنه ربحه يوما...

من لا يقبل "حل قزم" بالمعنى السياسي العام مع أهل الأرض الأصليين، والقضية التي لن تقتل أي كانت المؤامرات، لا يمكنه أن يكون أمينا في أي مجال كان.

حاملي الجمر في الداخل الفلسطيني، أي خيار غير وحدة المسار، هو جلب الحريق الى داخلكم... فحاذروا أن تسقطوا في "خديعة مخادع فاسد نادر".

ملاحظة: متابعة أخبار أمريكا ما بعد ترامب سيجد دخول كلمات كانت مستعبدة من "التداول الرسمي"، عنصري.. قتل.. تهديد، ووحدة، وقبلها أزمة كبرى في الاقتصاد... أمريكا لن تعود أمريكا مهما لطم اللطامون...!

تنويه خاص: لجنة حنا ناصر (الانتخابات المثلومة) مش عارفة متى ستروح الى قطاع غزة.. اذا مش عارفين هاي معقول تكونوا عارفين شو هي الانتخابات أصلا.. لجنة قبلت بمراسيم مشوهة يجب أن ترحل وفورا!

### **وحدة أمريكا تحت الاختبار بعد خدش ديمقراطيتها!**

كتب حسن عصفور/ رغم كل المحاولات الإعلامية الأمريكية لإبراز "القيمة الخاصة" ليوم تنصيب الرئيس الجديد جو بايدن، وحالة استعراضية نادرة من النقل للعالم، لكن الحقيقة كانت أكثر حضورا من "مناورة إعلامية"، بأنه كان يوما باردا رافقته "الكأبة السياسية"، فغاب الجمهور الكبير الذي يمنح المناسبة حالة من الرمزية للقوة الأمريكية... نعم غاب الشعب وحضرت الأعلام، في ظاهرة هي الأولى في تاريخ الولايات المتحدة.

يوم التنصيب غاب الرئيس السابق وغادر ليترك أخطر رسالة لن تمر بتلك السهولة، بأنه لا يعترف بالانتخابات وفوز الرئيس، وتحول من يوم للفخر الأمريكي الى يوم للخوف – الحزن الأمريكي، ولعل التعبير الأبرز الذي كان

مسيطرًا في ذلك اليوم واليوم التالي، ما يتعلق بتعبير "الوحدة"، انعكاسًا عمليًا لعمق الأزمة التي تركها الرئيس السابق دونالد ترامب.

ولذا لم يكن مفاجئًا أبدًا، أن يتكرر تعبير الوحدة ومشتقاته كثيرًا في خطاب بايدن، ولم يحاول الهروب من "الحقيقة"، لكنه جاهد أن يرسل رسالة طمأنة، بقوله، "الديمقراطية ثمينة وهشة، واليوم انتصرت الديمقراطية" ويؤكد، "أعلم أن القوى التي تفرقنا عميقة وحقيقية".

خطاب بايدن، جاهد بكل الخبرة السياسية، أن يحاصر ما يهدد "النموذج الأمريكي" صارخًا بضرورة "يجب أن ننهي هذه الحرب غير الحضارية التي تضع اللون الأحمر في مواجهة اللون الأزرق، والريفي مقابل الحضري، والمحافظ مقابل الليبرالي"، من أجل "استعادة الروح وتأمين مستقبل أميركا".

خطاب التنصيب تحول من خطاب احتفالي إلى خطاب "ترجي" كي لا تفقد أمريكا نموذجها الذي تدعيه دوائرها تاريخيًا ومنه حاولت أن تكون في قيادة العالم، عبر ما تعتبره "قوة المثال" بديلاً لـ "مثال القوة"، كي تصبح الولايات المتحدة، قدوة عالمية.

ما بعد "حفل التنصيب الحزين"، خرجت وسائل الإعلام الأمريكية المركزية لتتحدث عن "انتصار الديمقراطية" وفقاً لعنوان "نيويورك تايمز" الرئيسي، فيما ذهبت "واشنطن بوست" بالإشارة إلى أن ما تحتاجه أمريكا بعد التنصيب هو "عودة الحياة الطبيعية"، وفي مقال لها، شبهت ما حدث يوم 20 يناير 2021، بما كان في عام 1920، حيث الخوف والرعب والإرهاب، والمرض وانهيار البورصة سمات ذلك العام.

بالتأكيد، ليس منطقياً تضخيم الحدث الكئيب، وأن هناك تغيير جوهري بأسس النظام الرأسمالي الأكثر سيطرة على مقاليد الحكم، ولن تكون هناك "ثورة قريبة" كتلك التي حلم بها رواد التغيير في الولايات المتحدة، ولكنه أيضاً لن يمر مروراً عابراً، وتنتهي تلك الأحداث كأنها لم تكن، بل ستفتح أفقاً تغييراً هاماً، لمن يحاول "تهذيب" عدوانية الرأسمالية على شعب غالبه يعيش تحت أزمات متلاحقة، لا يراها من يعيش على وقع "الموسيقى الأمريكية الصاخبة".

القادم سيفتح شكلا جديدا للصراع السياسي – الاجتماعي، بين قوى عنصرية لن تختلف كثيرا عن منظمة "كو كلوكس كلان"، التي تؤمن بالتفوق الأبيض ومعاداة السامية والعنصرية ومعاداة الكاثوليكية، ورغم كل محاولات الإدارات السابقة، ومنذ عام 1871 حتى تاريخه لحصار تلك الفرقة "الإرهابية"، لكنها لا تزال تطل بين حين وآخر.

ومع هزيمة ترامب وفوز "بايدن" الكاثوليكي و"خلطة إدارته" التي عبرت عن أمريكا بأعراقها المختلفة، قد يزيد من تغذية العنصرية بل ومعاداة السامية بعد أن زاد عدد الأمريكيين اليهود في المناصب العليا، حتى أن زعيم الأغلبية (ديمقراطية) في مجلس الشيوخ من يهود أمريكا للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة.

المسألة لم تعد رغبة فحسب، بل وقائع برزت من "ركام انتخابات" لم تنته بعد... ورئيس مقتنع تماما أنه الفائز ولن يستسلم، وعد بالعودة الى الحياة السياسية قريبا بشكل ما، دون تحديد ذلك، لكنه ليس مستبعدا ابدا تأسيس "حزب وطني" عموده الفكري البعد العنصري الذي ينمو بأسرع من كل الحسابات التقليدية.

لم يكن صدفة أبدا، أن يذهب الرئيس الأمريكي المنتخب بايدن الى اعتبار يوم 20 يناير من كل عام "يوما للوحدة الوطنية"، وكأن الأمر في بلد من العالم الثالث.

نعم لم تنكسر أمريكا ولا هزمت ديمقراطيتها، ولكنها لم تخرج فائزة بل أصابها "خدش" سيبقى علامة الى حين، وقد لا يزول ابدا...حتى يصيب غايته التغييرية سلبا أم إيجابا!

ملاحظة: أحدثت تغريدة على حساب السفارة الأمريكية في إسرائيل بموقع "توتير" بتغيير المسمى الى سفارة في إسرائيل والصفة وغزة ضجة إعلامية غير متوقعة رغم تراجعها السريع...الحدث لم يكن صدفة ولن يكون عابرا!

تنويه خاص: احتل ما يقارب عشرة من يهود أمريكا مناصب عليا، عليها المرة الأولى في تاريخ أمريكا... هل هو فال شؤم سياسي أم صدف مهنية، أم ثمن لمن دفع مال أكثر...خلينا نشوف كما هي عادة العرب عند العجز!